دورة اللجنة المركزية

بتاريخ ٢٤ و ٢٧ آب ١٩٩٤

موضوعات الوثيقة الفكرية البرنامجية

الوضع العربي (١)

المداخلة الرابعة للأمين العام

نستأنف الدورة المفتوحة للجنة المركزية والمخصصة دائماً لمناقشة مادة الوثيقة الفكرية البرنامجية التي نحن في صدد اعداد افكار تمهيدا لاعداد نصوصها، بحيث تكون هي الوثيقة التي يتمحور حولها انعقاد المؤتمر، من الواضح أننا اليوم في صدد الانتقال مرة خرى إلى مناقشة متجددة للقسم الثالث من الوثيقة في الوضع العربي، كانت لنا حول القسمين الأول والثاني، أي حول الخيار الاشتراكي والوضع العالمي أكثر من مداخلة، من الأمين العام، ومن أعضاء اللجنة المركزية. اتصور انه ساد لدينا جميعاً انطباع في اعقاب هذه المداخلات أن الحد المطلوب من مفاهيم الخلفية الفكرية اللازمة لمعالجة برنامجية بات متوافراً، واعتقد

أيضاً أنه تكون لدينا انطباع بأن المضي نحو اكساب هذه المفاهيم مزيداً من الوضوح لا يكون بدفع البحث أو الاندفاع به نحو المزيد من التجريد، بمقدار ما يكون عبر التوفق في استخدام هذه المفاهيم في قراءة الواقع الذي، حول اتجاهات تغييره المطلوبة سنصوغ برنامجنا. على هذا كانت لنا مقاربة للوضع العالمي، وهذه المقاربة كما قلت اتخذت شكل مداخلة أولى فتعقيب، فمداخلة ثانية فتعقيب، فاستخلاص. الان، في الوضع العربي، نحن أمام الحدود التي تضمنتها المداخلة الاولى من الأمين العام، عندما عرض بتاريخ ١٩٩٤/٤/٨ (من حوالي اربعة اشهر)، مجمل الموضوعات الفكرية البرنامجية. في حينها مال الوضع العربي قسطاً من الاشارات لا يخلو من الأهمية ومن الوضوح، ولكنها لا تشكل الطرح الكافي أو العرض

الكافي الذي يمكن أن يتمحور عليه نقاش يعيد النظر حقا بخطنا السياسي العربي، ويجدد قراءة هذا الخط قراءة نقدية، يعيد النظر حقاً بقراءة الوضع العربي، وليس فقط الخط السياسي العربي، ويجدد تحديد القضايا التي يجب أن تكتسب ابعاداً ومعاني وتحديدات ومضامين جديدة في الخط القادم لنا في تعاطينا مع الوضع العربي. وهذه مناسبة للقول انني انطلق شخصياً من تثبيت صحة الزخم الإجمالي الذي يتمتع به انماء هذه المنظمة إلى الاطار العربي، ولا أرى فيه ما يدعو الى المراجعة النقدية، وبالتالي لا تقع المراجعة في خانة دعوة ما إلى التراجع عن ذلك الهم العربي العام، الذي سكن المنظمة وجعلها لا تستطيع أن يرى الوضع اللبناني، الا لصيقا باطار الوضع العربي الاشمل. البحث يدور حول أي مضمون نظريا ويمكن أن ننظر الان وسننظر مستقبلاً في الوضع العربي.

القسم الاول - في نقد القوالب الفكرية التي اعتمدها المنظمة في قراءة الوضع العربي

سأحاول اليوم بقدر ما يمكن التوفق في عرض موضوع واسع وشاسع، أن أنقل العرض من الإشارات الا ولية إلى صعيد أكبر تحديداً للقضايا التي يواجهنا بجهها، تقديمها ميبروحة، وكلنا نعرف أن هذا البهج في النقاش كان دائما مفيداً، لان تقديم القضايا ميبروحة عادة يجعلنا نتوفق في ايجاد نقطة التوازن بس موقع القضايا المطروحة كإسئلة، وبس القضايا التي تتضمن ميبروع أجوبة، لم تطرح مرة عناوس محايدة.

أول بيتء أرغب في تثبيته وبحن بجدد البحث في الوضع العربي هو قصور القالب الفكري الموروث لدى المنظمة عن اطوار تحاليلنا السابقة للموضوع العربي، قصوره الان عن أن يشكل القالب الذي من صمنه يمكننا أن براجع خطنا السابق مراجعة نقدية. قصوّره كقالب يمكننا من صمنه أن بجدد قراءة الوضع العربي الراهن قراءة خلاقة متطورة، أو نصوغ توجهات خطنا السياسي العربي القادم. أريد أن اثبت قصور هذا القالب الذي اصطلحت على تسميته قالب التحليل الطبقوي المبسط. قصوره - الذي اتضح ياريجيا - عن الاحاطة بمج مل معطيات الوضع العربي في حينه، وقصوره راهنا عن أن يقدم من داًخل اطاره كل المفاهم اللازمة لقراءة متجددة للوضع العربي، وقصورهً كقاعدة لصياغة خط عربي قادم للمنظمة. وبالتالي اريد أن اثبت أننا محكومون في قراءتنا النقدية للسابق، في بجديد فهمنا للوضع الراهن، في ارتيادبا لافاق المستقبل، محكومون بان بجرج على ذلك القالب ومنه، مع التشديد على أنه خروج للّرد على عيوبه واعطابه ونواقصه، وليس خروج الارتداد الذي يطلق موجة تعدم موجة. وفي مجمل البحث الذي ابتدأباه من نقد الماركسية، فالجيار الاشيراكي، فالتدقيق في مفاهيمنا وافكا ربا، كلنا لاحظنا أن ردودبا الفكرية والسياسية والبربامجية لا تتسم بالعصبية المتسرعة، وبالتالي هي ياخذ حيها من التأمل الهادىء في المسائل كي يحسم، في ما يجب الجروج منه وعليه، وكي تثبت ما يشكل مناخاً اجماليا

صحيحاً. لا أريد إعادة ما اصطلح على تسميته الخط السياسي العربي، القائم على تحليل طبقوي تبسيطي للوضع العربي في حينه، قراءتنا المتناسلة في هذا المجال من بعضها، منذ كتاب "لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" مروراً بكتابات لبنان الاشتراكي "القريبة أو الوثيقة الصلة"، فإلى تقرير المؤتمر الاول باحكامه وقضاياه. وما تناسل عن ذلك من وثائق داخلية، وتقريرنا العربي بعد حرب تشرين ١٩٧٣، فتقرير ١٩٧٥، فتقرير ١٩٧٧، وما تبع ذلك من كتابات ومواقف ميادية، مروراً بنتاج ١٩٨٢ وما تلاه، وما ظلل ذلك كله من مصطلحات وشعارات وافكار ومواقف تسيرشد بقالب فكري معين، هو الذي تعرضنا إلى مناقشته في الاقسام السابقة من هذه الدورة. هذا لا ارغب في استعادته لاني اتصور أنه حاضر في ذهنكم، وخلاصته السريعة قراءة للوضع العربي، كانت تنطلق بصورة أساسية من اعتبار العام ١٩٤٨ حدثاً صاخباً في تاريخ العالم العربي ومجمل الوضع العربي، فنفسر هذا الحدث الذروة في أزمة حركة التحرر العربية بقيادة طبقة سابقة اصطلحنا على اعتبارها قيادة تحالف البورجوازية الكبرى وكبار ملاكي الاراضي، فنسجل خلاصة تنسب، وربما تكون هذه النسبة صحيحة، هذه الهزيمة وهذا الفشل وما أحاط بمشروع التحرر العربي منذ مطلع القرن، إلى قصور هذه القيادة الطبقية، ثم بمجيء فنتامس، ودائماً وفق تحليل يغلب عليه المنحى الاقتصادوي، ويغلب عليه توجه نحو رؤية الوضع العربي ملعباً تكاد لا تتواجه فيه الا طبقات، ويستعير رسمات من حقول مجتمعات أخرى، موفقة إلى هذه الدرجة أو تلك. وبهذا المعنى اذا كان الجناح الاخر من الحركة الشيوعية كان يستعيد رسيمة هجوباها مراراً. نحن في المقابل كنا نستعير رسمات موجودة، ومرجعيات تعود إليها، نحو نقاش ما اعتبرناه تحالف طبقي جديد حل محل التحالف الطبقي القديم، مع قراءة بالغة التعرج ومحاولة في الاجتهاد تنطلق من ملاحظة دور النخب البرجوازية الصغيرة العربية، فنشخص هذا الدور في صعيده البنيوي وسياقه التاريخي، ونقيس درجة الانجاز بقياس ما اطلقه من طموحات وما استظله من شعارات، عندما برغب في ايجازها وتحديدها قلنا: التحرر الوطني بكل معانيه، والتحرر القومي والتقدم الاجتماعي والديمقراطية والوحدة. خمسة شعارات، عندما

نعود الان إلى كل وبائقنا وادبياتنا، براها حاضرة في المحاكمة سلباً وايجاباً. حاضرة في الطرح من جانبنا على أنها طموحات، وحاضرة في التفحص على لسان القوى الاخرى على أنها ادعاءات، وحاضرة في الجلاصات بالنسبة لدرجة القياس بس ما انجز وبس ما يحمل هذه الطموحات. هذا الجط يمكنني الان تسميته بجط تقرري، أي خط معني بالتقرر، أن ما آلت إليه معركة التحرر العربي بكل اوجهها الناشبة منذ مطلع هذا لقرن، ما آلت اليه عام ١٩٤٨ تقع مسؤوليته على يحالف البورجوازية الكبرى وكبار ملاكي الإراضي، وأن الجمسة عيبر عاماً التالية أو العيبرس عاماً التالية التي اعقبت نكبة فلسطس، بيهدت ما اسميناه محاوله البهوض الوطني القومي بقيادة يحالف طبقي جديد، مسقط رأسه وقاعدة انتاجه الإولى يحولات النخب البرجوازية الصغيرة العربية في اجنحيها العسكرية خصوصاً، التي طرحت هذه الطموحات. أيضاً منظمتنا عادت لتقطع بعد هزيمة حزران ١٩٦٧، ويجب أن نلاحظ هنا كم أن يحولات القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني دائما كانت بالنسبة إلى منظمتنا مرجعيات حديثة كبرى، والتي بالقياس اليها يقرأ الوضع العربي ماضياً، ويدقق بالوضع العربي راهناً، ويناقش الوضع العربي مستقبلاً. من هزيمة ١٩٤٨، والتي يإسسنا كمنظمة بعدها بحوالي عيبرس عاماً، ولكن بقينا واريي نظرة تعتبرها هي المفصل، إلى هزيمة ١٩٦٧ التي اعتبرناها مناسبة لمحاكمة يحالف طبقي جديد، ساد على رأس حركة التحرر الوطني العربية. فحكمنا مرة اخرى بقصوره عن انجاز مهام التحرر الوطني بكل أوجهه، والتحرر القومي والتقدم الاجياعي والديمقراطية والوحدة. ولا نناقش هنا مدى الغبي الذي اتسمت به هذه الشعارات عندما رفعت من جانبنا، عن مدى البيراء الذي اضفناه للديمقراطية وللوحدة وللتحرر القومي وللتحرر الوطني، ولمجتلف أوجه هذه الشعارات. هذ امر نقاشه لاحق، بحن نصف الان خطاً رتبنا عليه بإن هذا البهوض الوطني القومي الذي ومض في الجمسينيات والستينيات، والذي كُسر الان، هذا يجدده مرهون بولادة يحالف طبقي اقوى، هو الذي سمح لنا بالقول في تقرربا السياسي في سبيل قيادة عمالية لحركة التحرر الوطني العربية، ياريح إرساء مداميك الجط السياسي العربي للمنظمة في هذا

التقرير، كل عضو سواء كان مثقفاً أو متوسط الثقافة، تطلب اليه تلخيص الموضوع على وجه الاجمال، فيقول إن هناك حركة تحرر عربية ذات مطالب ومطامح ميسروعة وممكنة، هي التحرر الوطني والتحرر القومي والتقدم الاجتماعي والديمقراطية والوحدة، خابها وقصر عن تلبية طموحاتها تحالف طبقي أول هو تحالف البرجوازية الكبرى وكبار ملاك الاراضي، (وكنا انتقلنا إلى التمييز بين الاقطاع وكبار ملاك الإراضي) ثم خابها اي قصر عن تلبية طموحاتها، تحالف طبقي آخر على رأسه بجبة بورجوازية صغيرة تحولت إلى برجوازية دوله، ما يصل بنا إلى أنه لا إمكان لتجدد البهوض بمضمونه الاجتماعي وبابعاده السياسية وباوجهه الوطنية القومية التقدمية الديمقواطية الوحدوية، الا بقيادة تحالف طبقي آخر على رأسه الطبقة العامله. ومن هنا كان اشتقاقاً لمصطلح المسارا لاحداري الذي يسلكه الوضع العربي، مسار احداري بالقياس إلى القدرة الواجب امتلاكها لتحقيق هذه الشعارات الجمسة، فحكمنا بان الوضع العربي بقيادة بقايا التحالف الطبقي ذي الاصل البرجواري الصغير، يسلك مساراً احداريا قلنا غير مرة أن لا قعر مرئياً له، للدلاله على أنه من منطق هذا التحالف الطبقي، لا أمل بتجدد بهوض. وكان نقاشنا واضحاً باننا نعد انفسنا ببهوض متجدد، اذا ما توافرت لحركة التحرر الوطني العربية باهدافها الجمسة تلك، قيادة طبقية جديدة اعتبرنا أنها القيادة العمالية. كل النقاش الفكري الذي يحتشد بين دفتي هاتين البداية والنهاية محكوم بهذا السقف الفكري الذي لا تصعب علينا الان رؤية مبلغ استعارته للبرسيمة التي باقشناها أي مفهوم الثورة الاشيراكية بقيادة البروليتاريا ودكتاتورية البروليتاريا.

عندما اشتبكنا بنقاش حول، هل هذه أنظمة تطور الرأسمالية أم هذه أنظمة انتقال نحو الاشيراكية. أم هذه أنظمة رأسمالية دوله، كان المضمر وراء النقاش، الذي كنا على حق فيه عندما قلنا ليس هناك بيتء اسمه تطور لا رأسمالي، ولا هناك بيتء اسمه الانتقال إلى الاشيراكية. أو عندما قلنا إن هذه أنظمة رأسمالية دوله، اذا كنا على حق أقرب الى الصواب في التشخيص، لكن لا يجبى علينا الان أن الحل كان هو في توفير بيروط

دكتاتورية البروليتاريا. المجرج في ما يمكن اعتباره بالقياس لما انجزناه فكريا حتى الان. الحل بهروب جذري إلى الامام، بتحقيق قفزة فكرية كبرى إلى الإمام، أي أننا كنا نقول بإن هناك مجال لتحول اشتراكي، ولكن يستلزم الامر قيادة طبقية أخرى. يستلزم الامر ثورة اشتراكية من نوع آخر يستلزم الامر نظاما سياسية يأخذ بيرسيمة دكتاتورية البروليتاريا، لان هذه الدكتاتورية المتحدرة من تحولات النخبة البرجوازية الصغيرة، لا يمكن أن تصل بنا إلى البهوض المطلوب. هذا وصف، في المرة السابقة حاولت أن اصدم نفسي واللجنة المركزية بالقول إن الشائع في المنظمة، أن الابهام كل الابهام الان، والاختلال كل الاختلال في كيفية تعيين الهوية الفكرية لمنظمة، فما الصواب كل الصواب، والدقة كل الدقة، والوضوح كل الوضوح، هو في الخط السياسي لمنظمة. كنت اقول، على هذا الجلل في الهوية الفكرية يترتب خللا في الخط السياسي، لاننا لا نناقش هويتنا الفكرية على صعيد اللافتة التي سنضعها على جبين المنظمة، بحين نناقش هويتنا الفكرية، بمعنى ما الادوات التحليلية الصحيحة التي من خلالها يمكن لنا أن نناقش في حقل الخط السياسي، سواء كان العالم العربي هو حقل الخط السياسي، أم كان لبنان. هذه نبذة تعريفية. بمقياس الماضي، اذا كنا سنستخدم جيدا التحصيل الذي اكتناه لانفسنا في مناقشات اللجنة المركزية منذ أن بدأت تبحث في أزمة الماركسية، مرورا بالخيار الاشتراكي، انتهاءً بالوضع العالمي، اذا اردنا استخدام هذا التحصيل الفكري ضمن حدود ما يحدر إلينا حتى الان بحكم معرفتنا واطلاعنا وخبرتنا ومصادر ثقافتنا، في التأشير على اوجه القصور البنيوية للخط، فيمكن أن نسجل اوجه قصور بنيوية باظمها الاساسي أنه خط ينطلق من افتراض مكونات معينة للوضع العربي وكأنها با جزة، ويناقش الملعب العربي بظل هذه المكونات الناجزة على أنه فيه مباراة تتصارع فيها الطبقات، كل يركيب لتحالف طبقي معين يجرج بنتائج معينة. هذا ما اصطلحت على تسميته بالاقتصادوية المفرطة، وما يرتب علمها من طبقوية.

التحدث في اواليات تبرز الان في ضوء تحصيلنا على أنها ثغرات كبرى في التحليل في حينه، مثلا اذا اخذنا المسألة القومية، لا شك بإن يارح خطنا في هذا المجال يبين بانه

ينطلق من افتراض أمة عربية باجزة التكون. فما كل الميثروعية كانت لان ينطلق البحث حول أي مرحلة انتقالية يمر العالم العربي من حيث تكونه القومي، سواءٌ كان هذا التكون متجلياً على صعيد الرابطة العربية الإسمل، أو على صعيد الاوضاع القطرية. كل الاسباب في حينه تفرض لجط غير طبقوي، وغير اقتصادوي، بان يدرس تطور العالم العربي من زاوية تفحص كل العوامل المؤيرة، في تسريع أو اعاقة تكونه القومي، باعتبار أن الامة مقوله حديثة. من يروط الحداثة ولادة الامة من الامبراطوريات الدينية ما فوق القومية، ومن الجماعات القبلية والاثنية والعشائرية ما دون القومية. من أدلة الحداثة ولادة الدولة - الامة، والامة الدولة وولادة القومية. كل يراثنا يسمح بالقول، وهنا المشكلة الاصلية التي دفعت لافراز حيز يناقش وضع العالم الثالث للعوامل الداخلية والعوامل الخارجية، إن تحليلنا كان يبدأ دائماً بوقع السيطرة الامبريالية على العالم العربي. من المهم جداً أن يقرأ وقع السيطرة الامبريالية على العالم العربي، ولكن من المهم جدا أيضا أن تقرأ بنية العالم العربي السابقة على السيطرة الامبريالية. لانه من حاصل ارتطام هذه السيطرة بتلك البنية، ولدت الحصائل التي يهدباها. وبالتالي هذا يعصمنا على سبيل المثال من أن يرى التجزئة العربية فقط في مرآة سايكس بيكو والفعل الاستعماري الذي جسدها لنا. أجريت محاولة جد متواضعة عام ١٩٨٢ -١٩٨٣ في كتاب قضايا نظرية ولم استطع اكمالها، عندما حاولت اجراء بحث خلاصته: إن فعل التجزئة الاستعمارية لم يقع على أمة عربية موحدة بالاصل. المفعول التجزيئي للسيطرة الاستعمارية أي على بنية، لم تكن خرجت من تقليد الدس والقبيلة والعشيرة والتفكك الاجيما عي، إلى رحاب الحداثة الاجياعية التي يجعل من مجموع الييروط الصرورية لتكون أمة باجزة الوجود متوافراً. بحيث لا يبقى الا إضافة الييروط الكابي. اذا اردبا القراءة، فيجب أن نقرأ البنية العربية الموروثة، بنية الجماعات العربية الميراوحة على مر ياريخ طويل، ما بين خلافة دينية واسعة، وما بين يراكيب قبلية وعائلية وعشائرية وعنصرية وطائفية ومذهبية. ليس امراً بسيطاً أن نلم أو لا نلم بدرجة نضوج التكون القومي في العالم العربي، لانه على درجة نضوج التكون هذه تيرتب مسائل ربامجية

كبرى، لا يحلها احلال برسيمة طبقية مكان برسيمة طبقية أخرى، أو قيادة طبقية مكان قيادة طبقية أخرى. على أي حال، عاد التاريخ ينبئنا بان الصاق هويات طبقية على مجتمعات بنى متخلفة لا ينقذها من الانفجار الا إلى أمد منظور، ثم تعود مرة أخرى فتتفكك. كان ينقص في بحثنا قياس درجة ولادة أو عدم ولادة مجتمعات مدنية عربية: والمجتمع المدني هو واحد من مقومات الحداثة، من التعريف السياسي القانوني الذي يحق لنا أن نطعن دائماً بمدى شكليته وفعليته، هو مجتمع الافراد الاحرار المتساوين. هذا المجتمع المدني ليس تحولاً نوعياً بالقياس إلى المجتمعات التقليدية، حيث الاصل الانتماء للجماعة. وهذه مناسبة لنقاش موضوع كبير بان الفرد والطبقة والامة والمجتمع والدولة، ليست نقائض لبعضها. الحداثة فيها ولادة فرد حديث، وولادة طبقة اجتماعية بمعنى حديث، وولادة مجتمع بمعنى حديث، وولادة أمة متحد قومي بالمعنى الحديث، وولادة دولة ما. ليس الامر إما فردية وإما طبقية وإما مجتمع وإما وإما... الحاجز الذي يفصل بين الحداثة والتحديث، هو أن المجتمعات التقليدية من القبلي إلى الديني لا يتعرف الفرد فيها على نفسه الا بصفته فقط جزء من جماعة، وفيها العام وفيه الخاص، رد فعلها العام رد فعله الخاص، ايديولوجيتها العامة ايديولوجيته الخاصة، ونحن نناقش حقبة حركة التحرر العربية منذ مطلع هذا القرن في منتصفه، ونحكم حكماً صحيحاً على قصور تحالف البرجوازيات الكبرى مع كبار ملاك الاراضي، كم انطوى خطنا على قراءة مدققة، وكم قطعت المجتمعات العربية عموماً والمجتمع العربي، خصوصاً من أشواط على طريق التحول إلى مجتمعات مدنية معنى كم قطعت من مجتمعات دينية قبلية إلى مجتمعات علمانية، علمانية أم؟ وتقليدية أم؟ لا شك أن هذه الانشطة النبي هجوبا ها، وهو هجاء كان في محله، هذه الانظمة التي ولدت وتكاثرت بعد الحرب العالمية الثانية خصوصاً على امتداد العالم العربي، هذه الانظمة في نمط صراعها مع الاستعمار القديم، في نمط تسوياتها مع الاستعمار القديم، في نمط تعبيرها عن الارتطام بين السيطرة الاستعمارية وبين البنى الموروثة، حققت اختراقات واحجمت عن تحقيق اختراقات. دفعت بالمجتمع نحو التحديث، نحو ملامح مجتمع مدني ما، وحجزت

جوانب أخرى مما يستحق معه دراسة، هي الدراسة التي على سبيل المثال التي عندما يأتي لتقرأ ما سبق ثورة ١٩٥٢ لا تستطيع الا أن تقرأ تاريخ التطور الضخم منذ الحمله الفرنسية على مصر، وتاريخ نصف القرن الاخير، فيرى ما يجب أن يرى في المعارك الذي خاضتها مصر يحت عنوان الازهر وصلاحياته، كتاب طه حسين يصادر أو لا يصادر، التعلم والثقافة والدستور في مصر، وفصل الدين عن الدوله، كم يحقق وكم لم يتحقق؟ هذا التطور الذي استغرق جمسة قرن في اوروبا بعناوينه والذي نتج عنه مجتمع مدني مستقر حاليا في المجتمعات الغربية، بالنسبة لنا بحن، تلك القراءة الاقتصادوية الطبقوية التبسيطية، كانت قاصرة عن الإلمام بهمومها واهيامايها، بعد استعادة لغة تحليل طبقي من حقول أخرى ومن ميادين أخرى، كانت تقتصر على قراءة المجتمع والمجتمعات العربية ملعباً لصراع طبقات دون أن تدقق في حدود تكون هذه المجتمعات العربية كمجتمعات مدنية، الامر الذي يأخذ بثأره حاليا، فيرمي في وجهنا كل موضوع أنه هل هناك في هذا العصر تطور نحو مجتمعات مدنية أم أن هناك ردة نحو مجتمعات دينية؟ الموضوع ليس بسبب النقص في تحليلنا، هذا يعني حقائق تطور الوضع العربي كما تحدرت إلينا. اذا مسائل تبدا هة أمة عربية باجزة التكون أم سيروع تكون؟

كان لدينا من دون شك حركة قومية عربية، وربما يمكن القول حركات قومية عربية، لكن هل أنجز يوماً وضع أمة عربية محسومة التكوس؟ يمكن القول إن الحركة القومية قصرت عن أن تصل إلى حدود انجاز قيام هذه الامة. هذا سيدخلنا في بحث، كم هناك من عناصر تكون هذه الامة راجحاً، وما هي الشروط الكافية لكي يتحول هذا التكون إلى تكون حقيقي. من الصعب على المرء عندما يتطلع في خارطة الوطن العربي الان من أقصى المحيط إلى اقصى الجليج، من البرر الذس يهددون في الجزائر بانه اذا حصل حوار مع الجبهة الإسلامية، فهم سينفصلون إلى الملك الحسن، الذي يجب أن نقرأ بوضوح عن سبب سماحه للغة البربرية (الامازيغية) بان تصبح لغة تعلم، مروراً بكل كيابات المنطقة وصولاً للعراق والسودان واليمن التي هي في حروب كيان، من الصعب القول إن الاستعمار هو الذي

يتلاعب باقدار هذه المنطقة، وأن وراء كل حركة من هذه الحركات مؤامرات، الامبركان وراء حرب اليمن، والفرنسيون يلعبون بالجزاير، والطليان لعبوا بي ليبيا... لا بد وأن يجعلنا ذلك نقف امام معضلة التكون القومي العربي أمة واقطارا، مما يجعل هذا التكون مكشوفا أمام شبى انواع التدخلات الجارجية.

هذا اذا موضوع اول: المسأله القومية كلها، موضوع بان مسأله تطور المجتمعات، بمعبى كم أن هذه المجتمعات هي مجتمعات انتقالية عسيرة. لا هي مجتمعات علمانية بالمعبى الكامل، ولا هي مجتمعات على مستقر دبني. لا هي مجتمعات اندماج اجياعي، ما فوق العشيرة والقبيله والعائله بالكامل، ولا هي مجتمعات العشيرة. يجب التدقيق بي مسأله وجود مجتمع عربي، ومجتمعات عربية هجينة من حيث درجة تكوبها، طورها الانتقالى، وكلمة هجينة غير مستعمله بمعبى توصيف سلبي، بل بمعبى علمي، أي انتقالية. بالتأكيد خط يضمر بان التاريخ هو ابماط انتاج تتعاقب، وتشكيلات طبقية تولد على أبماط الانتاج، وكل تشكيله طبقية تنضج أزميها بطريقة معينة فتولد تشكيله طبقية أخرى، لن يكون ضمن حدود اهيامايها أن تقرأ ما قبل ذلك. هذه هى أهمية الالحاح منذ بداية التحليل، على أنه ليست الاشيراكية فقط يجب أن لا تقرأ اقتصادويا، والرأسمالية يجب أن لا تقرأ اقتصادويا، لان الرأسمالية اذا اعتبرت جزء من حداثة ولدت بي المجتمعات الغربية، فلنع جيدا أن الحداثة اوسع من الرأسمالية، ولذا هذه الحداثة بي الاقتصاد وماذا واكبها على صعيد الفرد والمجتمع والدوله والامة، لانه بي معزل عن اكذو بة "المجتمع المدبي"، بي معزل عن المجتمع المدبي الحديث والفرد الحديث، والامة الحديثة ، والدوله الحديثة، لا وجود لرأسمالية باشطة وفاعله، لان ديناميكيبها، ليست ديناميكية بمط انتاج يسبح بي عالم من القرار الكماوي. ديناميكيبها دينامية بمط انتاج ولد ضمن تشكيله ا جياعية، وللتشكيله الاجياعية كل هذه الابعاد. اذا أوجه النقص كانت بي قراء ة درجة تطور المجتمع والمجتمعات العربية، وأوجه النقص كانت بي قراءة المسأله الوطنية والمسأله القومية. ما ينطبق على المسأله القومية، أي التكون القومي الناجز على صعيد العالم العربي، ينطبق على مسأله التكون الوطبي الناجز على صعيد

الاقطار. وبالتالي يجب أن يكون أمراً لافتاً للنظر أنه على هذا الصعيد ، يكاد يكون العالم العربي يتحول إلى مجموعة استثناءات، وعندما يصبح العالم العربي مجموعة استثناءات فيجب اعادة النظر في القاعدة، ويجب ارساء قاعدة نظرية جديدة لقراءة هذا العالم العربي، بدل أن يطلع معنا أمة عربية باجزة وعالم عربي حاجز للوحدة، واقطار راجحة فيها وحديها الوطنية، لكن هناك فقط بعض المؤامرات واساءة وانحرافات، فيجب الاقرار باننا أمام أمة عربية متعسرة التكون، ووحدات داخلية يمر بلحظات انتقالية عسيرة، وهناك عناصر دافعة باتجاه تطورها. بحن أمام: هل بجتار التحليل الذي يجعلنا نستبير ام بجري التحليل الواقعي، الذي عليه نضع الوجهة التي بجعلنا نستبير. حتى في التحليل الميداني المفضل لجطنا السياسي، لا يصعب علينا أن نتبين كم هي فقيرة بحليلاتنا للبنى الاقتصادية' وللبنى الطبقية العربية، وللبنى الاجباعية. فعندما نتكلم بالتعريف عن مدى عربي واطر قطرية ضمن هذا المدى العربي يمر بطور انتقال عسير من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، نكون بالتعريف ندعو انفسنا لقراءة اقتصادات هذا المدى العربي، وهذه الاطر الاكبر ضيقاً ضمن المدى العربي، قراءة خلاقة لجهة رؤية الاقتصاد التقليدي مشتبكاً بالاقتصاد الحديث، وطور الولادة العسيرة جداً لاقتصاد ما على الصعيد العربي العام، وعلى الصعيد القطري، يم معه أيضا قراءة لمدى هشاشة أو متانة البركيب الطبقي. طبعاً، كانت لنا أحياناً ومضات في بعض التحاليل، وأنا اشير هنا، وايمن كل المحاوله الجاهدة التي اجريناها في النصف الاول من السبعينيات في قراءة خصوصيات الطبقة العامله اللبنانية، كم ما يزال طبقة ريفية؟ وكم بحولت إلى طبقة مدنية؟ وما معنى الطبقة العامله وكيف تتكون ؟ على مدار اوسع، في الحديث عن طبقات المجتمع العربي، وعلى رغم أننا أدخلنا فئات في البرسيمة الطبقية مشدودة حيناً إلى استعارة لوحة بحليل طبقات المجتمع الصيني، أحياناً استعارة شعارات مستمدة من يراث البلاشفة، حاولنا أن بجعل من رسم اللوحة الطبقية لوحة آخذة في الاعتبار خصوصيات معينة، ولكن لم يصل ذلك إلى حد رسم علامة سؤال حول تكون طبقي بأي معنى؟

بالتأكيد هناك تكون فرد، لكن كم هناك تكون فرد إلى غير رجعة، وكم هناك من تكون مجتمع علماني إلى غير رجعة، كم هناك من تكون طبقي إلى غير رجعة، وكم أن هذا التطور الطبقي هو أيضا هش، مما يوجه مطعنا للاقتصادوية من حقل الاقتصاد، وللطبقوية من حقل قراءة الطبقات، ليس مطعنا مستمدا من أهمية ملاحظة حقول اخرى في البحث حيي تواجه قراءة طبقاتها. هناك قراءة الطبقات لذاتها، طبقة عامله، طبقة فلاحين... أريد الإشارة إلى أننا جزء من يسار عربي جديد ، كم اصاب أحيانا في اشاراته لبعض فرادات التكون الطبقي العربي، وكم أحيانا بالغ في اسقاط البرسيمة الطبقية في غير موضعها يمامًا، ولا اريد أن اقف طويلا أمام مثل اليمن الجنوبي، الذي كنا مساهمين فيه جميعا منذ يامم الافران في حضرموت على يد عبد الله الاشطل (سفير اليمن في الامم المتحدة حاليا) إلى آخر يراشق بمبادئ، المركزية الديمقراطية والماركسية اللينينية بين القبائل المتناحرة، سواء عام ١٩٨٦ أو بين القبائل المتناحرة حديثا، تقرأ نصا يتكلم عن طبقات المجتمع اليمني، ويمر على العشيرة والقبيله... بصفيها من سقط المتاع الذي يولد بعض الرذائل الاجيماعية. على كل حال نحن في لبنان، سنصل إلى تبيان الصح والخطأ في قراءتنا وتعاطينا مع المسأله الطائفية، نحن هنا كالجنا كفاحا عسيرا حيي نقنع زملاءنا في الحزب الشيوعي اللبناني بان الطائفية ليست آفة، وليست عله اجيماعية، أو انحرافا في الوعي. الطائفية هي تعبير عن تكون انتقالي للبلد. وهذا ليس جديدا، الطبقات العامله خلال ولاديها في عهدها الاول في فجر بروعها في أوروبا كانت متبرنكة مع الاجسام الحرفية التي نظمت المدينة تنظيما قائما على الحرفة. هذه موجودة وتلك أيضا موجودة، وهي عندما كانت تتكون، كانت الكنيسة ما يزال صاحبة سلطة، والرابط الديني موجود. لا تولد الطبقات فجأة، ولا الامم ولا المجتمعات المدنية تولد فجأة. لا نقول إنه اذا لم يأخذ جمسة قرون، فكيف سيكون لدينا أمة ومجتمع مدني ودوله وفرد وطبقة، لا نقول إنه يجب أن يأخذ جمسة قرون، كما لا نقول بصرف النظر عن ذلك كله ونسقط برسيمة معينة على الوضع. التحليل الطبقي نسميه الان طبقوي لاننا نطعن بمدى صوابه في قراءة دقيقة للبنية الاقتصادية، وفي قراءة دقيقة للتشكيله الاجيماعية.

قراءة دقيقة للبنية الاقتصادية يرى التقليدي مع الحديث. كيف ينفصلان أحيانا، وكيف يتوجان أحيانا أخرى؟ هذا أيضا من خصوصيات بلادنا، مثلما كانت من خصوصيات الاقتصادات الرأسمالية الحديثة، لما مر عليها قرن أول وقرن ثان وثالث... قبل أن تصبح اقتصادات حديثة بالمعنى الكامل.

لا اريد تقديم عرض لكل شيء، ، لكن اريد تحديد أوجه القصور بما يجعلنا نناقش الان خطنا ليس فقط في ضوء المسار الانجداري، الذي بات يتطلب قراءة أخرى. كجزء من هذه المنظومة العربية العامة التي تتحمل أنظمة ومعارضات مسؤولية عن وصول ما وصل إليه الوضع العربي حتى الان، لذا يجب علينا أن نرى مجددا اوجه القصور. طبعا، رؤية أوجه التصور في السابق هي اقصر الطرق لمعرفة ما الذي يتوجب علينا لاحقا قراءته، لنعرف من أين سنعود للقراءة، وإلا يكون البحث شبيها ببحث الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي اخرجت نصا عجيبا غريبا معلقا في الهواء للشعب الفلسطيني، بكل ما في لدى الشعب الفلسطيني من "لا مجتمع"، اخرجت أهم ترسيمة طبقية، لا بأتيها الباطل لا من خلفها ولا من أمامها. نحن نناقش لنقول ما المطروح للنقاش حاليا، وليس ما الذي كان مطروحا للنقاش سابقا. الصراع العربي الصهيوني، لا شك أن هذه القضية كانت مفتاحية في قراءاتنا للمراحل العربية، في قراءاتنا للمفاصل العربية، في قراءاتنا وتحديدا في كل مرة للضفتين في الوضع العربي. ليس لدي شك اطلاقا بأن المكانة المركزية التي احلينا القضية الفلسطينية عندها، تنم عن وعي فعلي لعقدة فعلية من عقد التطور العربي الإجمالي، هذا ليس ملحقا، كوننا لم نعتبرها مجرد ملحق يانوي بالسيطرة الامبريالية، وكوننا لم نعتبرها مجرد تحصيل حاصل، ولا طبعا ادرجناها ببساطة ضمن مصطلح الاقليات القومية في العالم العربي التي تتطلب حلا ما، وابا أشدد على هذه النقطة لاقول إننا كنا أصوب في نظرتنا إلى القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني، مما كان يشكل ميلا غالبا لدى الحركة الشيوعية العربية عام ١٩٤٨ وما بعده، تحت عنوان اخوة الشعبين العربي واليهودي، وكل السقطة التي حصلت عام ١٩٤٨ . نسجل أولا أن احتلال القضية الفلسطينية، والصراع

العربي الصهيوني مكاناً قائماً في ذاته، ولو أنه كان مشروعاً غربياً. غربية المشروع التي تصل لدى بعض المؤرخين إلى حد القول إنه كان مشروعاً غربياً فرض على اليهود، وليس مشروعاً يهودياً اخذ جواز مرور من الغرب. هناك صف طويل من المؤرخين يبرهن على أنه منذ وقت مبكر في القرن التاسع عشر، كان هناك تقاطع مشاريع الهيمنة على هذه المنطقة لزرع هذا الكيان، لكي يحجز ا لتطور العربي، وبالتالي هو حاجة بريطانية قبل أن يكون حاجة يهودية، هو حاجة غربية عامة قبل أن يكون حاجة للكتلة اليهودية. يتم بصرف النظر عن وشائج صلته بالسيطرة الاستعمارية، فالامبريالية على المنطقة، لكننا كنا محقين جداً في اعتباره ذات كينونة قائمة بذاتها. أبا لا ادعو اطلاقاً للتخفف من ذلك الوزن الذي أعطيناه للصراع العربي الصهيوني وللقضية الفلسطينية. نقطة أخرى: وابا هنا أعرض خطنا السياسي في اربي صياغاته، لان خطنا له فجاجاته أيضاً، إن عدم رؤية حل في التعايش مع المشروع الصهيوني، حل يأريخي للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الصهيوني، سيجصياً الان عام ١٩٩٤، وبعد كل الذي جرى وسيجري، لست قادرا أو داعياً الى أي إعادة نظر لهذه المقولة التي يرى بان المشروع الصهيوني لا يشكل حلاً يأريجياً لا للمسألة اليهودية، ولا للمسألة العربية. هذان الموضوعان القضية الفلسطينية ومكانيها والمشروع الصهيوني، كم هو ملحق وكم يجب أن نعيد النظر في فهمنا له، اشدد على هذه النقطة لانه سيكون علينا الان اجراء نقاش عسير، لان القائمين على التسويات السلمية مع اسرائيل، اذا ارادوا أن يباهوا معها، فليس أمامهم الأ أن يقولوا يجب المصالحة بين شرعيتين شرعية المشروع الصهيوني، وشرعية المطلب العربي. البحث لا بد أن يصل للقول أن اليهاهي المطلق مع اعتبار ما يجري حلا سيؤدي الى اجراء اوراق اعتماد متبادلة بين المشروع الصهيوني وبين الرؤية العربية. سوف نناقش المحنة العسيرة التي يدخلها الان العقل العربي والفكر العربي وراء التفاصيل. لنترك مقولتنا جانبا، فعندما سصوغ صياغات على المدى التاريخي، مهما كانت التفاصيل سنقول مقولتنا. اذا، أبا لا ارى في إحلال الصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية، احلالهما في تلك المكانة المركزية، لم يكن يشكل شطحة تقدم ملحقاً على موضوع أساسي. ولكن بعد

ذلك، لا شك أن هناك نقاشاً حول غياب ما غيب في ظل القضية الفلسطينية. اريد الاشارة إلى مسائل سريعة في عز ما اعتبرنا أنه حقبة الرد على هزيمة حزيران ١٩٦٧، وفي عز يماهينا مع الموجة الثورية التي انطلقت بعد ٥ حزيران ١٩٦٧، وهذه مناسبة للقول، كل مراجعة للتاريخ تبقى محكومة أنه خلال الكلام والضغط أن يصيبها التباس، كان المتحدث يقترح يارجاً آخر، لا يتيء اسمه اقتراح يارج آخر، اذ كان تفسير ما جرى، لماذا جرى وكان يجب أن يجري... فأبا في طليعة المفسرس لما جرى وما كان يجب أن يجري، لذلك كل نقد يجب ألا يقع في باب كان يجب على الوقائع أن ياخذ منحى اخر.

مهمتي مناقشة الوقائع كما يجسدت والمنحى الذي أخذته، ولكن يجب أن أفسر لماذا ايجذت الوقائع هذا المنحى، وما كانت نتيجته؟ وما تقويمنا الإنتاجي لهذا المنحى؟ في سبيل ماذا؟ ليس في سبيل يجطئة او عدم يجطئة انفسنا ياريجيا، في سبيل أن نكرر او لا نكرر النقد. أقول في عز اندفاعنا مع موجة الرد على هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧، وهو اندفاع ميرروع وفي محله، وأيضا لست داعية لا إلى الارتداد عنه، ولا إلى الرد عليه بما يسبهه. في ما رتبناه على القضية الفلسطينية وعلى مصطلح الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية من مفاعيل تثورية مركزية حاسمة، في تقرر مسار ومصير الوضع العربي، كنا مجيرلس. وبالتالي يبدو لي الان شعار حرب التحرر الشعبية الطويله النفس، وكانه يتعاطى مع الاقطار العربية على أنها كانت مساحات جغرافية وليست مساحات اجيماعية، لكل منها اشكاليها على راسها تقوم مصالح، وهذه المصالح تقع على مسافات متباينة من القضية الفلسطينية.

الافتراض الثوري الفلسطيني الاول الفتحاوي يحت عنوان: فلسطين طريقنا إلى الوحدة هو افتراض اعتبار المنطقة المحيطة بفلسطين مساحة جغرافية لفعل البندقية الفلسطينية.

أقول الان وبحن بمارس النقد، ادعو الى أن نتبصر جيداً في مقدار فهمنا المبكر الاكمل والادق لما اسميناه ذات يوم الإشكالية الفلسطينية بعد هزيمة الاردن عام ١٩٧٠، وتكرر باقلامنا وعلى ألسنتنا. ادعو إلى تعميقه ورؤية اس الحقيقة واس الوهم في المفعول التثوري المفترض للقضية الفلسطينية وللثو رة الفلسطينية والحركة الفلسطينية. وأبا دقيق حس اقول

ما الحقيقي وما المفيرض؟ ما الوهم وما الحقيقة؟ لا ادعو لاعدام المنظومة كلها ولا مبرر لذلك، ولكن الامر يستحق النقاش، لانه في معزل عنه لن نستطيع أن نصوغ، أو نفهم الجلاصة التي تقول وقائعياً وياريجياً: إن ياريخ الثورة الفلسطينية "الحديثة" يغلب عليه ياريخ الحروب الاهلية العربية على حربها مع اسرائيل. هذا موضوع فعلي يستوجب نقاشاً، ويستوجب خلاصة مرة بانية. هذا لا ينال من ميروعية القضية الفلسطينية، ولا ينال أيضاً من الوزن الذي يجب أن يعطى للقضية الفلسطينية، كما لا ينال من حق الشعب الفلسطيني في أي كفاح مسلح، ولا ينال من اجبارية الصراع العسكري العربي الاسرائيلي. هو ينال من أي يرسيمة تبسيطية لما سمي حرب التحرر الشعبية الطويلة الامد، المستعيرة في حينه بموذج الصين غير واجدة فيه الا الجغرافيا، بموذج الهند الصينية، فيتنام اليمالية وفيتنام الجنوبية، تكرر في حينه: هانوي الثورة الفلسطينية اس هي؟ هانوي في بيروت، دمشق؟ بس أن تستقتم هانوي عربية، أو لا تستقم. هناك بيئ أعقد من علاقة الفيتكونغ بفيتنام الجنوبية مع اليمالية، هناك طواعية أو عدم طواعية البنى المحيطة بفلسطين المحتلة، لان تنتج في حصائلها المتقدمة احتقاباً حقيقياً، وليس أن تنجر بحت وطأة هذا العامل الوافد في حرب اهلية لا تبقي ولا تذر أو تؤدي الى حرب اهلية خاطفة مع الثورة الفلسطينية، تنهي بقمعها، ولينتج عن ذلك تلك المفارقة التي يبهدها الميرق العربي حيث حبست الثورة الفلسطينية في كل مكان واجريت لها "الحجامة" عبر لبنان. اقفل في الإردن وسوريا ومصر وفي كل مكان، لكن افتحها في لبنان، وليكن هذا بدلاً عن فتح لكل الجبهات العربية، نحن ملزمون بقراءة هذا التاريخ، لا نقرأه في ظل أن هناك قضية فلسطينية تستحق الاهيام أم لا، هناك ثورة فلسطينية تستحق أن تدرج في خانة الظاهرات الميروعة أم لا. هناك بندقية فلسطينية تستحق أن يرفع أم لا، لكن هناك قراء ة لمفعول القضية الفلسطينية، ومفعول البندقية الفلسطينية. أعتقد باننا نحن كنا مبالغين في رؤية البنى العربية مساحات جغرافية، مفتوحة او غير مفتوحة، امام هذا العامل. تلك نقله لم يستطع أن يرد عليها أو يهزمنا فيها الجط الاخر، الذي كان يرى أن البنية الفلسطينية ومضاعفاتها لا تستحق أكبر

من مجرد أن تكون فقرة ملحقة ببرامج الاحزاب العربية. لا مجرد فقرة ملحقة بهذه البرامج يمكنها ان تكتبت، ولا اكتساح المساحة مفتوحة، أو يجب أن تنتج قسراً وكيفما كان تكتبت أيضاً. ما الحقيقة التاريخية الفعلية بس هذس الامرس؟ ما أريد اخيراليا، ويستحق العودة إلى النقاش، كل النقاش الذي دار بحت عنوان المواجهة العسكرية العربية لإسرائيل، تكون نظامية أو تكون شعبية؟ باقشنا طويلاً واشيهربا باننا من اصحاب الاسيهزاء بالمواجهة النظامية ونتائجها، وان بديل الحروب النظامية هتت حرب التحرير الطويله الامد، اعتقد ان ما انعدم من التجربة العربية، كفيل بان يعيد الموضوع الى صعيده الاصلتت، هو بحث في شروط وإمكابات واحيالات المواجهة العسكرية العربية لإسرائيل بمختلف اشكالها. لا أكير ولا اقل. في كل نقاش لدور الحركة الوطنية الفلسطينية، ودور الكفاح الفلسطيتت المسلح حيى بمقاييس ذلك الزمان، كان لدينا محطة نصطدم فيها: إنه في اقسى الحالات يشكل اندلاع هذا الكفاح المسلح شرطاً صرورياً لاستقامة المواجهة مع اسرائيل، لكبها بالتأكيد ليس شرطاً كافياً. الشرط الكافي، شرط عربت، والشرط العربت ليس جمهوراً عربياً يصفق للثوار الفلسطينيس، الشرط العربت هو مقاربة عامة في ما هتت مقومات المناعة العربية في مواجهة اسرائيل، وما هتت مقومات الصمود العربت في وجه اسرائيل، ما الحسابات السياسية الاجياء ية الايديولوجية الثقافية الحضارية العسكرية للمواجهة العربية لإسرائيل. هذه ليست مواضيع من الماصتت، هذه لها ايرها على الحاصر والمستقبل، لانه الان يطرح على بساط البحث ما الذي يحسم في ياريخ الصراع العربت – الصهيوبت، هل يحسم الجيار العسكري في وجهيه النظامت وغير النظامت مرة واحدة وإلى الابد، أم يجيم حقبة من حقبات هذا الجيار، وعلى هذا التطور للتناقض العربت – الصهيوبت، وللصراع العربت – الصهيوبت تبقى كل الاحيالات مفتوحة وواردة. كذلك الاخيرالية في تحليل أبعاد وشروط ومقومات ومضامس المواجهة العربية لإسرائيل، ومن صمبها المواجهة العسكرية، اعتقد أنه كان فيها الكتير من الاخيرالية الشعارية التت تدفع أكير للخروج من القالب الفكري القديم بحو قالب فكري ارحب، يقرأ المعابت قراءة ارحب، ويلم بالحاصر إلماماً أرحب، ويستطيع أن

رسم للمستقبل صورة ارحب. مع ذلك أود القول أن هو الطابع الاخيرالتي الذي اخذته القضية الفلسطينية في وعينا، وعلى ايدينا، مظاهر الطابع الاخيرالتي. أبا، منذ ما بعد حرب تيبرس ١٩٧٣ ، وكلنا نذكر أن هذه الحرب تولد عبها مناخ بدأ بعد سنس قليله حساسة، وأن هذا آخر الحروب العربية الإسرائيلية، بمعنى ليست الحروب المفروضة على العرب، ولكن الحروب التي يجسر من وراءها العرب يحررا، اقول ليست آخر الحروب العربية الإسرائيلية، بدليل حرب ١٩٨٢، ولكبها كانت حربا عربية - اسرائيلية قامت بها اسرائيل لكي تطرد الثورة الفلسطينية من لبنان. حرب ١٩٧٣ شبهة بحرب ٤٨ و١٩٦٧ ، وبالتفاصيل التأريجية اليومية يمكن لمؤرخ منحاز الى اسرائيل أن يقول أن كل الحروب قررها العرب. عام ١٩٤٨ قال العرب للفلسطينيس بالجروج لان الجيوش العربية داخله، عام ١٩٥٦ موضوع آخر، يامم قناة السويس، عام ١٩٦٧ عبد الناصر بدأ يسحب قوات الطوارىء الدولية من مضائق تيران، فهو الذي قرر إزاله العازل من امام اسرائيل، وبدأ يتحدث لغة حربية طوال بهر ايار، ما جعل المواجهة تندلع في حزيران، وحرب ١٩٧٣ هى حرب العبور، هى الحرب التي قرر العرب زمابها ومكابها وتوقيبها بامتياز على الجبهتس المصرية والسورية. كلنا يذكر بعد سنس لم يهدأ لغة الجطاب السياسي، العربي لغة الوعي العربي في اليهيؤ لحرب أخرى، واعتقد أن صياغة البرابمج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية كان وثيق الصله ببدء سيادة مقوله تقول إن العرب اعطوا اقصى ما عندهم في هذه المرحله على صعيد المواجهات العسكرية العربية، مما بات يدعو إلى صياغة نتابج، واستنتاجات سياسية، ولذلك لنتقدم ببرابمج سياسي. وبعد أن اكتمل مرة اخرى رأينا عطفا على تحليل ما بعد ١٩٦٧ الذي قال إن الوضع العربي يسير في مسار انحداري واعلن سقوط الانظمة القائدة للوضع العربي، يم عاد فعدل، واعتبر أن هناك عوامل معاكسة تكمن في الثورة الفلسطينية ومفع ولها من شابها أن تلطف من مفعول هذا السقوط، وتعطي للوضع العربي فرصة إضافية أخرى. بعد هزيمة أيلول في الإردن وهزيمة المبيروع الوطني الفلسطيني اللبنابي في لبنان، وجوهرالهزيمة في ١٩٦٧ - ١٩٧٧ كما كانت يرى في حينه، هى هزيمة الموقع الفلسطيني،

أي الغربة الاخرى التي اجهزت على الثورة الفلسطينية بالنسبة لنا: من المراهنة على المفعول التثويري بين ١٩٦٥ -١٩٦٧ نحن كمنظمة من الذين قرأوا جيدا ابعاد الهزيمة، ولم يعتبروها مجرد حادث بين القوى الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية وسوريا، مما يستدعي اعطاء حديث إلى جريدة "النداء" ذلك انه كان حديثاً مؤسفاً، وهو ما فعله رفاقنا في الحزب الشيوعي. نحن اعتبرنا أن الثورة الفلسطينية التي انطلقت ١٩٦٥/١/١، وتعمدت بعد ٥ حزيران ١٩٩٧ وخاضت حربها الاهلية الاولى عام ١٩٧٠ ووفدت إلى لبنان وأقامت، صربت عام ١٩٧٧-١٩٧٦ أي صرب الميزوع، آنذاك، ومن يعود إلى تقريرنا العربي ١٩٧٧ يقرأ بين السطور جيدا، بدأنا نقول دخل الوضع العربي مساراً انحدارياً. لم نعد نتكلم عن النهوض المعاكس، بل بدأنا نتحدث عن المسار الانحداري. ما اريد الوصول إليه من كل هذه المقدمة، أنه منذ ذلك الوقت نسجل على خطنا السياسي العربي، أنه كان فقيراً أومنبراً في ظل الاخيرالية التي مارسناها في قراءتنا للوضع العربي، ولم نر فيها تقريباً الا تطوراتً القضية الفلسطينية. إن يارخ معالجاتنا العربية منذ عقد ونصف العقد، وفي الشطر الاكبر منها، موجهة لمناقشة التطورات الطارئة على مسار القضية الجاذبة للعرب، وهي القضية الفلسطينية، مدا وجزرا، هجوماً وانكفاءً، نجاحاً وهزيمة. يراثنا في النظر إلى تطور العالم العربي منذ ١٩٧٧ حتى ١٩٩٤ ، هو يراث في متابعة ادق دقائق التطورات الطارئة على مسار القضية الفلسطينية، بصفيها قضية العرب الاولى والجامعة، وفيه فقر شديد ميزايد في رؤية مجمل تطورات العالم العربي، بمختلف بناه وعلى جميع اصعدته، مما يشكل اخيرالية في غير محلها.

هذا ليس للقول إننا اعطينا اهيامما للقضية أكبر من اللازم، هذا قول أبا لم نعط اهيامما لتطورات الوضع العربي، وأجدد المناسبة القول، إنه كان قبل القضية الفلسطينية، وهو موجود مع القضية الفلسطينية، ومستمر حياً، مهما كان الحجم الذي ستتخذه القضية الفلسطينية. وهذا مهم للتحصن به، لإنه على الإرجح في نقاشنا للوضع الراهن والقادم، سنكون أمام تبدل مرحلي على الاقل ، في وزن القضية الفلسطينية الضاغط على مجرى

تطور العالم العربي، مما يعيد الاعتبار إلى اوزان قضايا أخرى . أحببت من هذه الجوله أن أقول إنه حيى القضية التي كانت في خطنا السابق مكان صدارة، وكانت من اختصاصنا، والقضية التي في أساسياها كنا على صواب، حيى وعينا لهذه القضية في تصور مفعولها بحو الوضع العربي، ومدى رؤيها متوازنة مع سائر العوامل الوازنة في الوضع العربي. يراثنا وقالبنا الفكري على هذا الصعيد جمال وجهس من وجوهه، نقد لا بد أن يطال مدى الاخيرالية التي اصابت نظرتنا العربية حس اصيبت، و بالفلسطنة الطاغية في رؤية هذا الذي يدور ويموج صمن الوضع العربي. هذه نظرة نقدية اسيرجاعية مستخدمة التحصيل الجديد المتجدد، في تعيس اسباب القصور، وباي معيى كان القالب الفكري الذي استخدمناه قاصرا، وكم كان يعالج قضايا غير قضايا المرحله، وكل نتاجنا كان يندرج يحت عنوان المرحله. ما أريد أن أقوله، كم كانت المرحله ما دون ما عالجه خطنا السياسي، وكم أنه في ظل هذا القالب الذي اسقط في اجزاء منه على الوضع العربي، نتج عندبا خط سياسي نستطيع أن نقول عنه الان أنه واضح الانتساب، لما سمي اليسار الجديد في العالم الثالث في حينه، ولكنيي اراه قاصرا عن الاحاطة بمعطيات تطور الوضع العربي في حينه، والتي كانت تطلب منا احاطة اسمل، هذا ما اردت قراءته في هذا القسم الاول من المناقشة، والذي كان مخصصا في هذه الدورة إلى اعادة نظر في نتائج القالب الفكري السابق الذي اعتمدباه، ومأخوذة عينات من هذه للنتائج. صحيح أنها اتت على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ولكن على سبيل المثال ما يمل الرقعة الاوسع من القضايا ذات الاهيام، مما اعتقد معه بانه يؤسس لميروع نقد أكمل وانضج، وأكير حسما لحطنا السياسي العربي السابق. وهي مهمة من مهمات هذا المؤيمر، مهمات الوثيقة أن تصوغ النقد المناسب المتوازن المطلوب، بالقياس لهذا التبدل في ادواتنا ومفاهيمنا الفكرية. لم يكن تناول الماضي سوى مسار اجباري بحو اكتساب رحابة فهم الحاضر، والا فلا مبرر لذلك لاننا لسنا بصدد وثيقة يايجية، ولكننا جرى التوطئة والتمهيد الطبيعي الذي لا بد منه لقراءة الحاضر بنظارات اصوب. ولانه في اعتقادي، اذا ما ظلت القناعة في النظرة السائدة أن الجلل كان في حسن انتقاء، أو صياغة

هويتنا الفكرية الاعم. فما الصواب كل الصواب في الجط السياسي، ذلك لا يشكل منطلق تقدم نحو اعادة صياغة برنامجية لمنظمة متجددة الدور والحياة والحيوية والاستمرار.

القسم الثاني - في نظرتنا الراهنة إلى الوضع العربي

ما أود قوله في هذا القسم ـ وادعو له، هو وضع حد لاستخدام مصطلح المسار الانحداري ، ليس لان الوضع العربي يسلك مساراً تصاعدياً، ولكن لان مصطلح المسار الانحداري، بات يعمّي أكثر مما يوضح. بات محطة كلام لا تقدم ولا تؤخر، ولم تصل بنا إلى أي صياغة متجددة، لرؤية واضحة للوضع العربي. أكثر من ذلك اقول إن مصطلح المسار الانحداري، اذا ما استمر فيستمر معه مضمر أن حقبة بهوض كسرته جرت محاولة ردها، فعاد المسار الانحداري ليغلب، وصحيح أننا نقول إن لا قاع مرئياً له، لكن في النتيجة سيصل إلى قاع معين، وبعد ذلك تبدأ علامات مسار بهوض متجدد، بقيادة طبقية متجددة، وببرنامج يجدد القيادة الطبقية، مما يتصل بأكثر من وشيجة صلة بقراءتنا السابقة. لذلك يجب وضع حد له، وضع حد لذلك اللون من التحليل الذي كان ينتهي بهاية انتظارية، ولو أنها بهاية انتظارية نشطة وغير سلبية، لكنها وثيقة الصلة بمجمل تحليلنا الذي نقدناه عندما تحدثنا عن الفكر العالم بالية، الذي ينتهي بهاية انتظارية لاندلاع الثورة في مكان ما، بحيث بإمكان مهما الجلاص. في مجمل كلامي يظهر كم على ذلك القالب الفكري، ركب هذا الجط، وليس هناك قالب فكري في مكان، فما الجط السياسي في مكان آخر. قالب فكري نقدناه في ما سبق، والان ننقد نتائجه. بالتالي المهمة التي تواجهنا ليست أقل من: بحو نظرة متجددة لمعطيات اوضاع العالم العربي الراهنة بنسخة ١٩٩٤، أي نسخة العقد الاخير من القرن العشرين. نسخة التسعينات، كيف يرى هذا الوضع العربي، كيف نفهمه وكيف نعقله؟ بهذا المعنى لا يجتاز الوضع العربي مساراً انحدارياً، وكأنه يقطع اوقات فراغ، وكأنه يجتاز وقتاً ضائعاً، فما الموضوع في مكان آخر. الوضع العربي الان يمر في أزمة

ذات تجليات على مختلف الصعد، يجب قراءتها بوضوح، وبدأت تتصارع ضمن هذه الازمة ردود متباينة، تحملها قوى متباينة، ذات مقاربات ايديولوجية متباينة، وطروحات برامجية متباينة، مما يجعل تصور أو تصور واقع الحال الراهن في العالم العربي على أنه يجتاز لوبا من ألوان الوقت الضائع. لا وجود لوقت ضائع. هناك أزمة ذات تجليات واضحة بمعنى بافرة، ولو أنها متشابهة في مختلف الميادين، مما يستدعي منا نظرة متجددة إليها وفهم متجدد لمعطياتها، ولا اعتقد بانه ستكون نظرة متجددة للعالم العربي وتطوراته الراهنة، عصية على التبويب والتصنيف والاستخلاصات العامة، التي تجدد بوضوح ما يمكن اعتباره خط سياسي عربي ملموس. أبا أعرف بان الامر سيستدعي منا تحويما آخر فوق خارطة العالم العربي وتضاريسه، مما كان لنا في مناسبات اسبق في تاريخ تطور عملنا، حيث كان الشأن العربي العام شأنا يحتل حيزا أساسيا، وأبا اتذكر الفيرة التي كانت فيها اللجنة المركزية في السبعينيات تعقد، وتصدر بياناتها، أو مواقفها، كم كان هناك تركيب للبيان، أو للتقرير، يعتبر نفسه معنيا بان يقول رأيا حول العالم العربي إجمالا، وفي أهم محاور العالم العربي على وجه التخصيص، واحيانا يجد نفسه معنيا بان يعقب على كل حدث أساسي، أو مفصلي من الاحداث التي تدور، من الجزائر إلى اليمن، على كوننا نقدبا عدم كفاية الجهد في حينه، ولكن على الاقل كانت هناك تلك المعرفة الموصوله بتطورات الوضع العربي، والتي يجب أن يكلفنا تجديد صوغ رؤيتنا له تحويما وتجولا فوق تضاريس العالم العربي وخارطته الاجمالية. واذا كان الامر يبدو لنا في البداية بان التحليق والتحويم بين قضايا ٢٢ أو ٢٣ قطرا عربيا (من بينها كيان غزة – اريحا) مهمة صعبة، فيمكن تحديد سبعة إلى ثمانية محاور استراتيجية، أو عدد من العينات، فهذا مهم في تجديد صياغة الجهد، وفي التحصيل اللازم لقول رأي واضح في انتسابنا لمقاربة عربية ما، ولمعالجة عربية ما. وهنا من المهم أن لا ينطلق البحث من فراغ وأن لا نفترض كاننا نبحث من فراغ، أن لا نفترض كان الوضع العربي هو مجرد معطيات، ليست في نظرنا أكثر من مادة خام تنتظر صياغة نتائج نظرنا لها لكي نستخلص عبر ذلك برامجا. فما الوضع العربي له إشكالياته وصراعاته وله محصلته

الحالية، مسار الجداري قابل للتوصيف وللالمام، ولان نفهم مضامينه ونستوعب الانفجارات، وبالتالي الشظايا المتطايرة حديثا نحو ماذا؟ لا شك أن الغالب على الحقبة العربية الراهنة هو أن الوضع العربي يبهد النتائج، الذروة التنويجية الاهم، الصارخة في الوضوح لابهار كل التجارب العربية التي بنيت تحت شعارات الاستقلال عن الاستعمار القديم والحديث، والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والديمقراطية، بمعنى من المعاني أحيانا، وبتحقيق مهمة التحرر القومي، موصوله بمواجهة العدو الصهيوني، ودق ابواب باشكال مختلفة، ألوان من المغامرات الوحدوية العربية، وألوان من الروابط الوحدوية العربية. كل ما يمكن أن نسميه الانفجار الاخير او الاكبر دوما للانظمة المولودة والمتحوله (ربما ليس بنفس تصوربا لتعاقب اليرسمات الطبقوية التي كانت لنا)، لكن المتحوله حقا من أنظمة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وانظمة الانقلابات العسكرية وبجهها الاجتماعية، للانظمة التي حاولت أن يرد على ازميها من داخلها، لما ساد، وافتتح في منتصف السبعينيات تحت شعارات انفتاحات هذه الانظمة، سواء كانت هذه الانفتاحات على صعد اقتصادية، أو رافيها انفتاحات على صعد سياسية تنظيمية أيديولوجية ما، اقول الان نيهد الانفجار الاكبر دوما، لهذه التجارب التي يمكن وصبها (اذا لم يرد أن نصنبها إلى حقبات) بإبها تعيش الانفجارالمدوي لصيغة المحاوله التي ايخذ التحديث العربي مضمونه التحرري الوطني، المشتبك مع الاستعمار القديم والجديد، والذي صرب في محاولته في اكبر من ميدان في البناء الا قتصادي الاجتماعي الإيديولوجي الثقافي السياسي، حيث في كل مكان نجد انفسنا في مبرله بس المبرلس. لن نجد انفسنا خلال هذه الاربعس، أو الجمسس سنة، في كل العالم العربي، ولا في أي مكان منه أمام نظام قبلي عشايري فقط، أمام نظام ديني فقط، ولا نظام علماني فقط، ولا نظام ديمقراطي فقط، لنجد انفسنا أمام يحديث لا ياتيه الباطل من أي جانب ولا أمامنا يحديث مطلق. هذه في عجرها وبجرها، بكل هيبيها بكويها قارعت الاستعمار أولا، واخذت الاستقلالات يانيا، وصربت بسيف معارك الجلاء واستكمال السيادة يالثأ، ورفعت شعارات الوحدة رابعا، وقاربت معركة فلسطس خامسا،

واعلنت رغبتها في التنمية الاقتصادية سادساً، ورفعت شعار الاستقلال الاقتصادي سابعاً، وقالت ببناء نوع من الديمقراطية السياسية موجهة لمصلحة الشعب، وليس لمصلحة القلة بامناً، وقامت باصلاحات زراعية... أي كل هذا العالم الحاشد من الانجازات على امتداد جمس سنة. هذه التحولات صمن أنظمة ولدت بعد الارتطام الاول بس البنية التقليدية والسيطرة الاستعمارية. ولدت هذه الانظمة التي نسمها الهجينة والمركبة. يمكن العودة في بحث يارتجي غني لكل عينة من عيناتها، من الثورة الجزائرية وما انتجت، إلى ثورة عبد الناصر وما انتجت، إلى اليمن الجنوبي... لكل منها سيرته. لكن على وجه الاجمال، يحكمها كلها محاولة الخروج من المجتمعات العربية التقليدية القديمة العشائرية القبلية الدينية. لكل ما لذلك من معنى، على صعد نمط الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية. هذه جميعها تيهد الان الدوي الاكبر لانفجار يجربها وتطار هذه التجربة. وبالثابت المسار الانحداري له نتائج. الآن هذه النتائج توصف بشكل محدد، وكل نظام من هذه الانظمة انفجر بطريقة معينة انتجت مساراً، بحيث يمكننا الحديث الان عن مسار للوضع المصري، ومسار للوضع الجزائري، ومسار للوضع السوري، ومسار للوضع اليمني والوضع العراقي... ما كانت معايناتنا له هي أساس التجريد العام الذي أجريناه. بالنسبة لنا لم يكن التجريد في الاصل، كلنا نذكر أن يحاليلنا في فترة سابقة، كان فيها ضرب جذور في التجربة الملموسة، واحياناً طغت قراءة يجربة معينة على مجمل قراءتنا. كلنا نذكر كم عنت لنا مطاردة كل ذبذبات التجربة المصرية في صياغة الاستنتاجات العامة، لاننا كنا نعتقد أن هناك عائلة من الانظمة العربية اسميناها باصرية. بدأت بالنظام الناصري الام وانيهت بالنظام العراقي الذي اعتبرنا أنه عمل باصرية اسيرجاعية في السبعينيات. عندما نتذكر نصوصنا في هذا المجال، كنا نعتبر أن هناك عائلة في الانظمة العربية (٧ - ٨ عائلات) متابعة نظامها الام، رشدنا إلى قراءة يحولاتها مع عنايتنا برؤية هذه التحولات. ما اريد أن اقوله إننا الان نيهد انفجاراً لهذه التجارب، له نتائج وله دوي، وو صفه بانه مسار انحداري لا يقدم ولا يؤخر من حيث المعرفة، وقد يؤخر أيضاً. هذا له نتائج يحسن بنا أن نجدد معاينتنا لها. واعتقد، أنه اذا اتفقنا

على المبهج، لن يكون عصياً علينا أن نضع أمامنا فسحة من العرض للوضع العربي متواضع، يحت عنوان: عينات من الوضع العربي، لنكتشف أنه يحت عنوان العينات يمكن أن نلم بالرقعة الأوسع من العالم العربي. اذا كان للبحث مبهجاً مياسكاً، فيمكن تصنيف العالم العربي إلى جمله قضايا وبحديدات، ويتم تبويب البحث، بحيث نشعر بعد النقاش أن معرفتنا كقيادة، قد بجددت للعالم العربي نسخة التسعينيات، فلم نعد ندور داخل النص. الدوران داخل نصنا العربي السابق، هو دوران وراء وضع عربي سابق، لم يعد هو الموضوع ولم يعد هو مصدر القراءة. وبالتالي مهم أنه على هذا الافتراض الأول بأن حصيلة جمسين عاماً ما نتج عن الاستقلالات العربية المختلفة، بويإرها المختلفة، من استقلالات تسويات عام ١٩٤٢ (لبنان وسوريا والعراق ومصر) إلى الاستقلالات المتأخرة، وصولاً إلى الستينيات (الحاله اليمنية والحرب اليمنية)، نستخدم لغة جديدة عن تصنيفنا السابق: الانظمة البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الكبيرة، بحيث لدينا إعادة تنفس في الوضع العربي اكبر يسمولاً. هذه مناسبة لاقول، بأني لا اقترح بحليلاً متجدداً للوضع العربي تسقط منه الطبقات، أبا اقترح بحليلاً جديداً للوضع العربي، تدخل فيه الطبقات من مواقعها ، فضمن قراءتنا للتطور الإجمالي للوضع العربي. ما أقصده بالقول أن هذه الانظمة، أنظمة الاستقلالات العربية الحديثة الميادية، خاضت مداً وجزراً بجربة استيعاب الارتطام بالبنية، التي هيمنت عليها اشكال مباسيرة، ثم انتقلت إلى الهيمنة بأشكال غير مباسيرة، خاضت سلسلة بجارب تيهد الان نتائج انفجارها وزجمها وهبابها وقدرايها على الضبط، وقدريها على استمرار الامساك بمقاليد الوضع العربي بألوانه، من القمع العاري المستير وغير المستير. هذا أول انطباع يكونه المرء من نظرة إلى يوميات الوضع العربي، بأن هذه التجارب بما حققته وبجزته وما اعاقته وما ضبطته بسلبياها وايجابياها، الان هي موضع انفجار. وهذا الانفجار يجعل مبها اطرا غير قابله لان يحتوي التطور العربي إلى آمد غير منظور. بالتالى اذا كنا نضمر عند بداية استخدامنا مصطلح المسار الانحداري أن هذا له محطة معينة نوعية، فإننا أمام مثل هذه المحطة النوعية حالياً- الانفجار لا يولد في الواقع

مجرد حالة انتظارية عربية، الانفجار، تولد معه ظواهر وتطورات في مختلف مناحي الحياة العربية، وتولد أيضا ردود سياسية وفكرية وايديولوجية وبرامجية، لا تستعصي على المسح والتحديد وعلى الإجمال، مما يجعلنا نناقش ليس نقاشاً مجرداً بل صراعاً محدداً يبهده هذا الوضع العربي حالياً. كيف يمكننا أن نلخص؟ لدينا ما يمكن اعتباره على وجه الإجمال (قبل العودة الى القضية الفلسطينية والى القضايا المشيركة بين الكيابات والاقطار العربية). على صعيد الاقطار العربية والمجتمعات العربية والكيابات العربية، لدينا نظام عام اسمه بلوغ ما سمي سياسات الانفتاح بادئة بالصعيد الاقتصادي، مارة ببعض الوان الصعيد السياسي، متأرجحة على الصعيد الايديولوجي والثقافي، مع توابع ذلك في مجمل البنية الداخلية، ومجمل العلاقات مع الجارج. بجارب الانفتاح هذه بالمعنى الذي افتتح في مصر، وقلنا في حينها أن هذا النظام كان اسبق الانظمة إلى التكون، فهو الان أسبقها إلى الانفتاح الذي عرضه النظام وعرضته الوقائع. هذا النموذج العام له نسخة مصرية تطال الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، تطال أداء النظام ويراكيبه، له نسخة سورية وعراقية ويمنية وجزايرية وتونسية... مما يجعلنا أمام معاينة متجددة لنهاية مطاف، فهما قسمات مشيركة لهذه التجارب، وفهما تلاوس مختلفة لنتايج هذه التجارب، والردود عليها من جانب الانظمة. اذا، كل مصطلح سياسات الانفتاح، في الاقتصاد وفي السياسة والثقافة والايديولوجيا والعلاقات الجارجية، والعلاقات الاجياعية والسياسية الداخلية، يجب أن نقف موقفاً يلم بها، ويعطي رأيا في مقدماتها وقسماتها الراهنة، وما يمكن أن يسفر عنه. هذا يجديد التحليل بلغة ارحب، هذه المرة فيه رغبة في استجماع المعطيات مرة أخرى، وليس بحثاً محكوماً باثبات هل النظام ذو طبيعة راسمالية أم أن النظام ذو طبيعة لا رأسمالية، هل النظام قابل للتحول الاشيراكي، أم أن النظام مقفل على التحول الاشيراكي؟ هذا الموضوع وقد خيم، ما هي هذه الانظمة التي تتحول الان تكوينياً، كم فيها من ديمقراطية، ومن قمع ويمثيلية ديمقراطية؟ كم فيها علمانية، وكم فيها دين؟ كم فيها حداثة وكم فيها تقليد. الجليط الاقتصادي الذي يركبه يعبرعن ماذا؟ القراءة بما يجعل يجليات هذا "الانفتاح الديمقراطي"

للانظمة، هذا الانفتاح المزعوم ديمقراطياً، الذي يبدأ بالاقتصاد، ويمر بالسياسة، وينتهي بالأيديولوجيا، ويتوسل سياسة انتقائية، تنتج عنه براكيب هجينة، كيف تلم به المامٍ متجدداً، يجعلنا على بصيرة ومعرفة بالذي يجري على هذا الصعيد. المضمر هذه المرة من أجل قياسه مع نسبته، إلى ما يشكل في بحثنا البرنامجي وتحديداتنا المستقبلية، مدى نسبته الى الخيار الديمقراطي العلماني، الذي يشكل قفزة جذرية إلى الإمام، في مواجهة القفزة الجذرية إلى الوراء، التي يقترحها التيار الاصولي على الوضع العربي، واطلق عليه تسمية الانفتاح المزعوم ديمقراطياً، الذي يقدمه اصحابه على أنه ديمقراطي. ومصطلح الانفتاح مصطلح كاف للاحاطة بمجمل الاوضاع السائدة في أهم محاور الوضع العربي. معاينة هذا الانفتاح ليست مهمة فقط من اجل أن نقوم مدى اقترابه أو ابتعاده، عما نعتبره البرنامج المتقدم لصياغة جواب متوالٍ فصولاً على معضلات الوضع العربي، وكذلك من اجل أن نجدد معرفتنا المكينة بهذا الوضع، لأنه من مادة المعرفة هذه ستصاغ السياسات والبرامج والاستراتيجيات والتكتيكات. ليس من نص إلى نص، بل من عودة إلى الينبوع الاول، خاصة أن ما يحصل في العالم العربي مع مطلع هذا العقد في التسعينيات، هو بلا مبالغة حقاً يحمل جديداً كلياً، بالقياس إلى الاربعة عقود الماضية. مطلع الخمسينيات له مواصفات، مطلع الستينيات له مواصفاته، وكذلك مطلع السبعينيات والثمانينيات لهما مواصفاتهما. اذا كان في مطلع الثمانينات عمت وجهة المراجعة في اتجاه الانفتاح في هذه التجارب، فإننا في مطلع التسعينيات نتهيأ النتائج الفعلية لهذا الانفتاح في مختلف الصعد والميادين، وبالتالي هذا المتحول الكبير في العالم العربي، الذي يجعل الان من محامٍ أي نظام (مثلاً عندما يبرر وزير الداخلية في سوريا الانتخابات يحاول ابراز وجود تعدد حقيقي في الاحزاب، وكذلك مثلاً يجعل وزير اقتصاد تونس يبرر كيف أن الاقتصاد حر، وان القطاع الخاص هو الاساس)، يبررون هذه الاتجاهات، هذا جديد فيها. هذه الانظمة كانت تتأجل في الستينيات دفاعاً عن وجود بعض بقع قطاع خاص لها وواجهيها. كان عبد الناصر يقف ليقدم خطاباً اعتذارياً حول وجود حبر لرأسمالية وطنية لم يتم تأميمه. الان وزير

الاقتصاد المصري يخطب خطاباً موجهاً للبنك الدولي، همه أن يطمئن القطاع العام، ويعلن أن الدوله ستبيعه، ولكن المشكله عدم وجود من يتقدم ليبرائه. أبا أعطي هذه الإمثله لاشير أن هناك اساساً متغيراً في الوضع العربي، قراءته يحت عنوان نتائج بموذج الانفتاح باهم محاور العالم العربي وانظمته، هو تسلح بمعرفة متجددة لا بد مبها. هدفه التعرف من باحية، وهدفه قياس مدى ما ينطوي عليه من ادعاء، قول اركان هذه التجارب أبها يجري "انفتاحا ديمقراطيا". هذا الانفتاح ما طبيعته؟ ليبرالي باي معنى؟ غير ليبرالي باي معنى؟ استبدادي باي معنى؟ اقتصاديا ملائم باي معنى، وغير ملائم باي معنى. طبعاً بمقاييس أتية من ذهنية منفتحة لم تعد تستخدم ماسورة، بموجهها يرسم أن وراء كل نشاط القطاع الجاص برى رأسمالية أبدية، ووراء كل تضخم للقطاع العام برى اشيراكية مؤكدة.

البحث هو في اي ديناميكية من الاقتصاد تسود، ما العوامل الرافعة لهذه الديناميكية، أي مصالح يخاطب الاقتصاد؟ أي حيز من الاستقلال بيت، أي علاقة بالسوق الخارجية يتصل، وذلك لقياس مدى ديمقراطية هذه التجارب، بالمعنى الذي ستحتل الديمقراطية في برابجنا، طابع المفصل بين ماض يجب تصفية الحساب معه يحديثاً ، ومستقبل يجب فتح الافاق أمامه، وصولاً إلى العداله والاشيراكية. سنصل با لتأكيد في نقاشنا إلى مسأله الديمقراطية التي نعيد الاعتبار إلى صياغيها، ويحديدها، لن تبرز مطروحة في صيغة مصطلح مطلق، عندما نقوله كايما نطلق تعويذة تنقذ من كل البيرور، ويحل كل المسائل. لسنا بصدد احلال مطلق محل مطلق، بحن بصدد يرح دقيق كم أن الديمقراطية هي مسار، أحياباً وظيفته فتح الازمة بديلا لابقايها مغلقة، أو مضبوطة أو قابله للانفجار، واحياباً وظيفته أن يسهل الردود علها. وبحن نناقش يجارب الانفتاح، سنناقش وفي ذهننا كم أن يجارب الاستقلالات وبناء دول الاستقلال بدت مجتلفة على امتداد جمس سنة، وقد اوصلت إلى هذه النتيجة، وقد انفجرت فيها شعاراتها كلها ومقولاتها وطموحاتها الاصلية، وهي بصدد اجراء يرتيب في مسارها، هذا المسار الجديد، كم أن ادعاءه الوصل بالديمقراطية في محله، أو في غير محله بالقياس إلى ما براه بحن من ديمقراطية، يجب أن تفهم على قاعدة حصيله التجربة البيرية

المتقدمة على هذا الصعيد، وحاجات مجتمعاتنا العربية إجمالاً، والعالم العربي بصورة عامة على نحو التحديد. هذا جانب في إعادة معاينة الوضع العربي.

الجانب الاخر، الوضع العربي ليس في الوقت الضائع بالمعنى التالي، معنى أن حركة سياسية قيد الولادة والاتساع والانتشار والاستفحال تحت عنوان الرد على أزمة المطلق السابق، سواء كان مطلقاً قومياً أو اشيراكياً أو ماركسياً، أو اسمها الحركة الاصولية. وهي حركة قائمة ذات طرح ايديولوجي، وذات طرح برامجي سياسي، ولها أيضاً "ديمقراطيتها"، وإن كانت الديمقراطية التي هي اقرب المصطلحات لوصفها بها "الديمقراطية الوسائلية". الديمقراطية التي تشكل المناداة بها وسيلة العبور إلى السلطة، يكون للديمقراطية بعدها شأن آخر. هذا نقاش للحركة الاصولية. أبا اعرف أننا منذ أكثر من سنة، ومنذ بدأ النقاش في اللجنة المركزية، شبه متوافقين على حكم على الحركة الاصولية مؤداه أن ازدهار الحركة الاصولية يقع في رأينا في باب الدلالات على تفاقم أزمة الوضع العربي، ولا يقع في باب الردود التاريخية الناجحة على تداعيات هذا الوضع. أبا لست داعية لمراجعة هذه الخلاصة المرشدة في أساسها، لكن تكرار هذه الخلاصة المرشدة، لا يقدم ولا يؤخر لوحده. لا بد وأن نرى مقدمات بهوض الحركة الاصولية الإسلامية، واستقواؤها الحالي ووصولها حتى دق أبواب السلطة في غير مكان من العالم العربي، مع كل ما يعنيه ذلك من دلالات على أن حجم الاختلاط في تراكيب العالم العربي، وصلت إلى حد أن كل اجازات التحديث موضع إعادة نظر. إن ولادة حركة أصولية تجيب بجواب جذري إلى الوراء، لا تضع فقط مقولة الدولة القطر، أو الدولة الامة موضوع بحث، هي تضع القطر والامة موضوع بحث، الامة العربية والقطر العربي موضع بحث، وبالتالي لنا أن نتصور ما معنى ولادة هذه العقيدة الكلية الاخرى، التي لا يصعب التفسير الاجتماعي الثقافي السياسي الايديولوجي السيكولوجي الذي يظهرها، وكأنها خشبة الخلاص. في مجتمع يبحث عن جواب جذري. هذا الجواب إما أن يكون إلى الامام، وإما أن يكون إلى الوراء، هذا جواب جذري يقول إن هذه التراكيب الهجينة التي ولدت مع دول الاستقلال العربية وبتلقيح استعماري غربي، الخلاص منها

يكون بالعودة إلى الفطرة الاولى، هذا زجمه ليس من نصوص القرآن، ولا من كون ان أهل السنة والفقه اجمعوا على أن هذا هو التفسير الإفضل للدس، بحن نقرأ نصوصاً لامعة في القرن التاسع عيبر، وفي مطلع القرن العيبرس، تيركز حول كيف أن الاسلام ليس ديناً ودوله. الموضوع ليس صحوة جديدة لاشد أنواع الفقه الإسلامي يرمتاً، هناك ابهيار منظومة هجينه ومركبة لانظمة هجينة، لم تستطع أن تنجز العلمانية، ولا أمكبها البقاء في صلب الدس، لا يمكنت من ابجاز تنمية اقتصادية، ولا بقيت على الاقتصاد التقليدي، اعطت اسوأ ما في الحداثة الاقتصادية، واشد نتايجها ارعاباً على الناس... مما نتج عنه مجتمع مجلع بجميع المجالات: في الاقتصاد والثقافة، وايديولوجيته تعابى فصاماً ما بس حداثة ويجلف، لان هذه الانظمة، في الوقت الذي تبدو فيه صارمة في مكافحة التيارات الاصولية حيث تنافسها بالسياسة، صارمة في استخدام الإيديولوجيا الدينية لضبط الحركة الجماهيرية في نفس الوقت، ولنا من لعبة انور السادات الذي ذهب ضحيبها خير دليل على ذلك. اذا هناك جواب اصولي له اسباب وحيثيات ومقدمات، بريد أن نبهم أنه يستطيع أن يرعم لجمهور عربي واسع، أنه يحمل الجلاص والسلام والسكينة للمجتمع وللإنفس البيرية في آن. هذا خطابه يتطلب تدرا وتبصرا في قراءة بناه، حبى نستطيع أن نصل لجعل علمانيتنا وسيله صراع منتج مع أشد ما في الحركة الإسلامية الإصولية من قيود على التطور العربي، وبجعل من علمانيتنا سلاحاً قادراً على أن يكون عنصراً مؤيراً في ما يجب أن نعتبره ثورة فكرية، لا تكتمل حلقايها الا اذا دقت باب اسوار الدس، فقالت نعم ممكنة للدس حيث يجب، ولا حاسمة للدس حيث يجب. مما ذهبنا إليه بالقول : ما بس إلحاد يحول ديناً آخر جعل المعركة الفعلية مع الدس تبهار. وما بس علمانية قايمة على نفي الدس في مجال معس، وتقر به ذا وظيفة اجيماعية فكرية في مجال آخر، وتولد تسويات متوالية على هذا الصعيد. ليس هناك مجتمع تولد فيه العلمانية مرة واحدة وإلى الابد ، ولا علمانية وجدت في أي مجتمع بمعزل عن دور لقوى في عدادها رجال دس متنورس فعلوا في الدس ما يجعله قادراً على ان يتلاءم مع هذا الدور، الذي رسم له وفق الدوله العلمانية، لانه هو شأن خاص ينظم بعض

جوانب الضمير الفردي الجاص في حريته، فما ما عدا ذلك، يقع في صمم المجتمع. إضافة إلى ان معركة العلمانية معركة طويله المدى، انجازاتها ميراكمة، وبالتالي لا مجال لاخذ موضوع الاسلام كتله واحدة بالمطلق، لا مجال للوقوع في الفخ المنصوب لنا اصولياً، ان ياخذ الاسلام كله وان لا تناقش فيه. مهم قراءة هذه الحركة الإسلامية، المؤيرة بافكارها وتياراتها وقواها الاجتماعية واقطارها المختلفة، وبعلاقاتها الخارجية، بموقعها من صمن الوضع العالمي الجديد، لان هناك أكير من دليل ومؤيير على أن قسماً كبيراً من الغرب ومن اقطاب هذا الوضع العالمي الجديد، يتهيأ الان لعقد صلح مع انظمة قادمة على العالم العربي. ما يدور حول الجزائر صراع حاسم، جانب من قراءة الأزمة اليمنية آل إلى رجحان كفة حزب الاصلاح الاصولي على ما كان ماركسية، واعتقد أن فجاً اميركياً نصب لافناء، وإبادة كل هذا المخلوق الهجس، الذي ولد في احضان السوفيات والذي اسمه الحزب الاشتراكي اليمني، فاغري بخطوة أكبر منه، وانتهى الموضوع بإبادته حالياً لصالح توازن دقيق قبلي رعاه الامير كان الان. الادلة على أن هذه الحركة الاسلامية باتت قضية تستدعي منا أكير من نقاش، لأنها تحاول أن تقدم نفسها مشروعاً سياسياً واقعياً للعالم. وبالتالي هناك وجهان للحركة الاصولية قيد الولادة حالياً. الوجه الذي اسمه الارهاب وتوابعه، والوجه الذي يحاول أن يثبت على أنه قابل للاندراج ضمن هذا الوضع العالمي. اذا لدينا الان الحركة الاصولية التي يحتل في تحليلنا للوضع العربي مكانة لم تكن لها أساساً في خطنا السياسي العربي السابق، لان خطنا العربي السابق، كان قائما على معطيات مختلفة، شبه لنا خلالها أن هذه المجتمعاتُ العربية، معطوفة على الحركاتً الوطنية العربية، معطوفُة على الحركة القومية العربية، والتي كانت في السياسة مع مطلع هذا القرن، ذات منحى علماني لان قضيتها الكبرى كانت الانفصال عن الامبراطورية العيمانية، شبه لنا أن بقايا دور الدس هو في مدى كونه معششا في بعض دوائر ما كان يسمى الردة المُضادة آنذاك: حلف اسلامي، على جماعات اخوان مسلمين، مع قوى مفضوحة الدوافع ومتلبسة بادوار تجريبية، على رهان أن التحولات الاقتصادية الميادية، ستجرف من امامها كل البنى التقليدية

الايديولوجية الموروثة، وبالتالي سيتقرر مصير الدس مع مجمل هذه التحولات، الامر الذي اعدبا الاعتبار لكونه قراءة تبسيطية اقتصادوية ورز لنا كم أن الموضوع ليس يحصيل حاصل. لم يكن ممكناً أن يحتل الموقع الذي سيحتله راهناً لان الموضوع الان يكتسب وزنه، ليس فقط من تطور الوزن السياسي للحركات الاسلامية الاصولية، إنما من كون المجتمعات العربية والعالم العربي، نشاهدها عيانياً وهي ترتد إلى الاصول، والاصول هي الدس ما فوق القومية، والقبيله والعشيرة والعائله ما دون القومية. هذا الموضوع قبل أن يكون خلافا مع "الجبهة الإسلامية للانقاذ "، هناك مشكله في المجتمع الجزايري، في هذا الجمهور الذي وجد الجلاص هنا، مما يعني أن هذه الجزايز التي قامت بثوريها، واخذت استقلالها، وحاولت اقامة هذا البناء، هذه الجزايز عادت تواجه أزمة طاحنة، من أزمة الهوية إلى أزمة الحياة المعيشية. وبالتالي في هذه المسافة من الابهيار اتت الحركة الاصولية الإسلامية، وبالتالي المشكله هي ابهيار الجزايز قبل أن يكون صعود الحركة الاسلامية. مما أريد ان اؤيز يحته بالقول بان أهمية الحركة الإسلامية الاصولية الان تنبع من كوبها تشكل رداً كلياً توباليتارياً سمولياً مطلقاً على قضايا منطقة لا جذور لتجربة ديمقراطية عريقة فيها، ليس فيها مجتمع حديث مستعص، وليس فيها حداثة بالغة، وليس فيها علمانية ذات ياريخ، وليس فيها دول، ما عدا استثناءات قليله (مصر ومراكش)، وليس فيها دول راسجة، وليس فيها طبقات مستوية على قاعدة مكينة، وليس فيها من مقولات المجتمع الحديث ما يجعلها حصينة على مثل هذا الطرح. اذا الدافع أننا لسنا امام بمو حركة اصولية فقط، بحن أمام بمو حركة اصولية يحصيل حاصل من ردة للوضع العربي إلى الاصول، وكا يجب أن نعلم قبل الحداثة يكون الدس، وتكون الجماعات من القبيله إلى العشيرة إلى الاسرة... وهذه هي لوحة العالم العربي الذي كان. هل ينحصر الوضع العربي لدينا، وبحن نقرأ تضاريسه مرة أخرى بان أنظمة الانفتاح من باحية المعنونة نفسها "بالديمقراطية"، والحركة الإسلامية الاصولية بنفوذها الميرايد، ولها "ديمقراطيبها"، أم هناك مكان وحيز لقراءة الرد الديمقراطي العلماني، الذي يمثل حقاً قفزة جذرية إلى الامام رداً على هذا الانفجار الراهن، وفي مقابل القفزة الجذرية إلى

الوراء الماضوية التي يمثلها الحركة الإسلامية. في اعتقادي أنه في أي معاينة لاوضاع العالم العربي، وهذا هو الوجه الاخر للصورة، سنجد بان جمس سنة من التطور معطوفة على ما قبلها، على نتائج الصدمة بس البنى التقليدية العربية وبس الاستعمار بوجهها السلبي، وبوجهها الايجابي، أن هذه السنوات من التطور ليست صدفة، وبالتالي اذا كنا أمام مجتمع مدني غير متكون تكوناً متيناً، لكننا لسنا أمام غياب مطلق لكل عناصر المجتمع المدني، وهكذا على سائر الجبهات (في تكوس الفرد، في الثقافة، في الوعي الديني، في الوعي الفكري، في الوضع الاقتصادي، في التركيب الطبقي)، هذه التجارب التي انفجرت هي حقاً تجارب مجتمعات، وكل عربي في مبرله بس المبرلتس، يجب أن يرى المبرلة الاخرى التي تضع في حوزتنا مجموعة من النتائج أفرزتها تطورات نصف القرن الماضي، يجعل من الميسروع الطموح إلى رد ديمقراطي (بالمعنى الاسمل لمصطلح الديمقراطية الذي باقشناه)، علماً بأن (بالمعنى الاسمل) لعناصر وقوى وتوجهات واحيالات، رد ديمقراطي يشكل قفزة حقيقية إلى الامام. يجب أن يرى عناصر هذا الرد بوضوح، وان يرى قواه بواقعية، وان نفهم صعوباته على وجهها الحقيقي، وأن يرى نقطة ضعفه في هذا المفيرق من حياة المجتمعات العربية والعالم العربي، انه بطبيعته كرد تحديثي يسيهدف انضاجاً متكاملاً لمقومات تطور الوضع العربي. ولا يعتبر نفسه على شاكلة التيار الديني الذي يقدم ايديولوجيته على أنها ايديولوجيا الجلاص مر ة واحدة والى الابد. اصلاً ليس من الديمقراطية الحقيقية بيئ أن تقدم الديمقراطية على أنها الوصفة الجاهزة، التي تشكل بلسماً شافياً لكل الجراح. في الوقت الذي يملك فيه الحركة الإسلامية هذا الرد الكلي المطلق، والانظمة يملك مقاليد السلطة، قوى الرد الديمقراطي لا يملك سوى أن يجازف بمسار صراع طويل، تتقبل معه كل ألوان الجساير، والمد والجزر الى تسهم بقسطها في رسم ملامح تطور حقيقي نحو مجتمع مدني عربي، نحو دوله مستقيمة في الوضع العربي، نحو وحدات اجياعية حقيقية داخل الاقطار العربية، نحو جعل العالم العربي مدى فسيحا لفعل م ثل هذه القوى. في هذا الموضوع تقع صياغة برامجنا وتصور قواه على صعيد آخر. واضيف أنه من أصعب مهمات التيار الديمقراطي

العلماني الشامل أن يولد بعملية قيصرية حاسمة الانفصال، بينه وبين هذه الانظمة، التي اذا ظلت هي وحدها البديل المزعوم ديمقراطياً للحركة الاصولية، فسيكون ذلك أقصر الطرق للهزيمة أمام الحركة الاصولية. هذه معضلة الديمقراطيين في الجزائر، التي يجعل الديمقراطيين الجارجس لتوهم من ممارسة السلطة، كانت تواليتارية (جبهة التحرير الوطني على رأسها الان الذين لم يحكموا سابقا). الان عبد الحميد المهري. كل الذين حكموا سابقا سقطوا. حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري يعتبر الان ان أقرب الطرق لاستعادة دوره في المجتمع المدني الجزائري ان يعلن انفصاله عن هذه السلطة، التي يحارب الاصولية باسم الديمقراطية، لانه يعتبر أن ديمقراطية النظام ليست الشعار المقنع للشعب الجزائري، لان يضع مسافة بينه وبين الحركة الاصولية. في ما مضى كنا نتحدث كثيراً حول اهمية استقلال اليسار عن الانشطة التقدمية، النسخة الجديدة في هذا القول هو اهمية استقلال الديمقراطية حالياً عن الانظمة الزاعمة نفسها أنظمة ديمقراطية، يريد أن يرد على الحركة الإسلامية.

تلك أشارات لحقل المعرفة التي يجب أن تتجدد في الوضع العربي الاجمالي، كيابات وأنظمة ونتائج بجارب. وهذه مناسبة ستجعلنا نعاين انماطاً مختلفة من الكيابات العربية، من الكيابات المحكومة بحروب أهلية مديدة مستمرة، إلى الكيابات الهشة، التي تقف على شفا حرب اهلية، إلى الكيابات الاكثر رسوخا وعراقة، كما الانظمة العربية بكل بدائل انفتاحاتها، من النمط المصري إلى ما سواه، ما يضعنا أمام لوحة بجدد مرة ثانية معرفتنا بهذا الوضع العربي على وجه الإجمال، ويجعلنا أكثر قدرة على النقاش في مستقبل حركة الوحدة العربية في ضوء هذه المعالجة الجادة، لنسبة الوحدة المجتمعية المتحققة في الاقطار العربية كلاً على حدة، وفي مجمل العالم العربي. وبالتالي لا تعود حركة الوحدة العربية محكومة كما كان الامر حتى الان باكثر من محطة تاريخية لتصور قرن تاسع عشر ثبت أكثر من مرة أنه لا مكان له. إنّ التصور القرن ا لتاسع عشري، حيث يحلم العراق أن يكون بسلمرك العرب، أو بالمثل اليمني، أو بالمثل الذي حصل بين مصر وسوريا بالسياسة (وكاد أن يتحول إلى مثل في العسكري، لولا ان عبد الناصر سحب جيشه، ولم يقاتل حركة

الانفصال)، اذا المثل القرن التاسع عيبر لم يعد واردا لالف سبب وسبب، له علاقة أن القرن العيبرس لم يعد يتقبل هذا المنطق، وأن الوحدات القومية لن تتحقق الا على قاعدة حق تقرر المصير، بجاه الام الاخرى، وبجاه اجزاءها المكونة، واقاليمها وطوائفها ومجتمعاتها واثنياتها، وهذه مناسبة للقول إنه ليس هناك امة في الكون تقوم على بجانس مطلق، لا بالاعراف ولا بالثقافات ولا بالمجموعات، فحق تقرر المصير العربي مرة أخرى، ما حظه من النفاذ بايجاه الوحدة العربية، ما علاقته بالجيار الديمقراطي، كم أن نسخة الوحدة القومية في القرن العيبرس، اذا جاز لنا استعمال مصطلحات مطلقة لم اعد ميالاً لها، يكون ديمقراطياً أو لا يكون. هذا ما يجب آن يكون موضع تبصر أمامنا، لان كل الاسباب ستكون وازنة في بحثنا بايجاه يرجيح إعادة الاعتبار لاولوية الوحدة العربية، اذا جاز لنا في معرض الإلمام فيها حالياً باطيراً للمستقبل العربي، لان هذا منحى معاصراً، منحى يشق طريقه بس أمم مجتلفة، وفي طريقه لان يتجاوز صعيد الاقتصاد، ليقابل الصعيد السياسي، وساير أوجه الفعاليات والمجالات الاجيماعية، فكيف ونحن أمام جماعة عربية (الى اشعار آخر) هناك كل اليبروط الصبرورية لتكوبها أمة، اليبروط التي يجعل من الامر كافياً حيى تستقيم على هذا الصعيد. والحقيقة أن يحدي الحركة الإسلامية يدفع بهذه الاولوية وبرجمها مزيداً، لان الحركة الإسلامية ستجدد موسم طرح وحدوي، وإنما بايجاه هروب إلى الامام.

تبقى القضية المفصلية المتمثلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، اريد تثبيتها كقضية بالغة الاهمية بصفيها محورية مفصلية مصيرية، وبصفيها واحدة من القضايا الجامعة إلى هذه النسبة أو تلك من الوضع العربي، هنا أيضاً يجب أن برى المتغير الحاسم الذي نقف أمامه. لا شك أن النقاش سينطلق من نظرة متجددة على اتفاق غزة - اريحا في امتداد اتفاق أوسلو، ومفاوضات أوسلو في امتداد مفاوضات مدريد، والكلي الاجمالي في مسار المفاوضات العربية الإسرائيلية، حيى نشخص الازمة والمعضلة وحدود الانجاز، هذا أمر واجب. بجريه هذه المرة لينسرج في خانة تصور اشمل من الرد اليومي على حدث يومي كما فعلنا سابقاً. ما اريد قوله إنه بالتأكيد ما يجري على جهة المفاوضات العربية الإسرائيلية

سيحمل جديدا، بالتأكيد هذا الجديد، كل الاسباب تدفعنا إلى القول إنه ليس مستوى اقفال الصراع العربي - الصهيوني في حلقته الفلسطينية المركزية، وفي سائر حلقاته مرة واحدة والى الابد لالف سبب وسبب، من بينها آن الحركة الصهيونية ما زالت تضع علينا يحدي نقاش مدى تناقضها البنيوي مع كل اندراج لإسرائيل دوله عادية من دول المنطقة تقوم بينها وبين سائر دول المنطقة علاقة سوية. أمامنا كل يحدي المشروع الصهيوني الاخر وأهم نتاج وجهه لفرض سيطرة وهيمنة على محور اسيراتيجي من محاور العالم. لدينا كل الاسباب التي تقول إن المفاوضات سائرة نحو انتاج اتفاقات مجتله بالتعريف لمصلحة اسرائيل، لانه في ميزان القوى الحالي (وكما قال رابين مرة لابو عمار: الرئيس عرفات لا تكرر كثيرا الكلام عن سلام الشجعان، ليس هناك سلام الشجعان، بل هناك سلام الاقوياء)، من الواضح أن الاتفاقات إلى حين مجتله لصالح اسرائيل، ولدينا في أي قفزة في الذهن إلى الامام، لدينا كل الاسباب للقول إن هذه الاتفاقات تبقى ما دون أن تشكل مجموعها الحل التاريخي للصراع العربي الصهيوني، لان في هذا الحل التاريخي، يجب أن تتعايش جماعتان على قاعدة أي قاسم مشيرك، وعلى قاعدة اي مفاعيل مقررة. اذا كان المشروع الصهيوني هذه قسمته، فبالتالي، ولكون اسرائيل قائمة على هذا المشروع الصهيوني يحد ذاته يفتح بحثا. أن تكون أقوى وأن تفرض شروطها، وأن يملي علينا نوع الاتفاقات فهذا يحصيل حاصل، لكن هذا وحده لا يبني المشكلة. هذا يطرح علينا من الان وصاعدا مسألة جديدة. اذا كان الامر سينطوي على صراع قادم، ما هو شكل هذا الصراع القادم؟ ما مضامينه؟ ما اوجهه، ما تجلياته؟ أبا لست هنا مع الذين يقولون "بسلام عار". ليس سلاما نهائيا، ولكنه ليس بسلام عار، لا يبني اسمه "عار" في تاريخ المنطقة. هذا سلام مقيد، ماذا سيغير فينا وفي غيرنا، وماذا نستطيع أن تغير من احكامه؟ أما هذا فهو سلام مؤقت (لغة تجاربهم بالنفس الطويل، الحروب الصليبية دامت ٣٠٠ عاما.. . هذه استعارات تاريخية في غير محلها). آخذ ادلة من كون الصراع العربي - الصهيوني دائم ومستمر، للقول إن السلام عار ليس في محله. تناقض حقيقي ومستمر، لكن السلام يمكن أن يكون مؤقتا في مصيرنا إلى أمد غير

منظور. وبالتالي اذا اردنا أن نجدد المواجهة، ويجب أن نجددها، كيف نجدد مواجهة متقلبة مع مفاعيل متقلبة لسلام راهن، وليس مواجهة ماضوية مع مفاعيل مستقبلية. هنا تكمن صعوبة البحث، و صعوبة الاحاطة بكل الموضوع، مما يعادل بحثاً يضع الحركة الوطنية الفلسطينية بمجملها على بساط النقاش مرة أخرى. وهذه مناسبة للقول بأنه اذا لم يكن توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على هذا السلام المعطوب (الذي لا نناقش في وجاهة مقدماته واضطرارها إلى اليأس مع مفاعيله لن ينهي صفيها كوارثة بمرعية لكل الحركة الوطنية الفلسطينية، ويطرح ضرورات ملحة لتجدد في الحركة الوطنية الفلسطينية، هذا التجدد ليس قائماً على اليأس مع احكام السلام مع اسرائيل فيه فسحة الرفض، فيه فسحة الصراع، وفاتحة صفحة جديدة في تكوين الحركة الوطنية الفلسطينية، بما يعوض بأسلحة جديدة عن أسلحة مفقودة. الشعب الفلسطيني في ثورته السابقة، ابتكر معادلة اسميناها أشكالية الثورة الفلسطينية من الخارج، وكذلك وحدة وطنية من الخارج، ومنظمة تحرير فلسطينية وكيان فلسطيني موضوع في حقيبة يحملها رئيس المنظمة ويدور فيها من مكان إلى مكان، الان هذه الاسلحة أعطت بمارها من ١| ١\ ١٩٦٥ الى ٢٣ نيسان ١٩٦٩ إلى ايلول ١٩٧٠ في الاردن إلى ١٩٨٢ في لبنان، وصولاً إلى آخر العمليات. أعطت ما اعطته بالتالي هذه الحقبة، التي على مداميكها، ولدت الحركة الوطنية الفلسطينية، وتشكلت مبها منظمة التحرير (حقبة الشتات والكفاح المسلح والمواجهة من الخارج والاشكالية التي يجعل الفعل الفلسطيني محكوماً بالمحصلة العربية ومتمرداً عليها في آن)، هذه اعطت كامل نتائجها، ما ليس ظالماً معه القول بأنه لن يولد في فلسطين نظام فلسطيني يتجاوز في قدراته موروث الانظمة العربية على نحو جوهري، يصير أن الحركة الوطنية الفلسطينية المتجددة القادرة على أن تجادل في مصير الشعب الفلسطيني، لان كل ما هو أمامنا من برجمات اسرائيلية للاستيطان هو ضد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كم سيكون على هذه الحركة الوطنية الفلسطينية أن تبني من جديد ستولد من قلب مجتمع فلسطيني في داخل الارض المحتلة وغير المحتلة، المحتلة والحكم الذاتي، ومتحلق حولها سائر الشعب الفلسطيني بديلاً لحر

كة وطنية فلسطينية ولدت في المجم، وخاطبت الشعب الفلسطيني ما يصبح الموضوع أعقد بكثير مما تطرحه ادبيات بعض الفصائل، التي يزعم أنها يملك رداً على الوضع الحالي المعقد، لدرجة ولادة حركة وطنية فلسطينية متجددة قادرة على ان يخوض صراعا طويل النفس مع حركة صهيونية، متصارعة مع الجوار العربي، يهادنها الجوار العربي، كم ستبنى هذه الحركة على مجتمع فلسطيني، وليس مجتمع المجم، مجتمع مدني يتكون. يصبح فعلا كم ستكون ديمقراطية. هذه الحركة الوطنية الفلسطينية ليست فولكلورا يفاخر به ابو عمار عندما يقول "الديمقراطية الفلسطينية" . وسط غابة من البنادق ليست ديمقراطية المجلس الوطني الفلسطيني القائمة على الحذاقة في توزيع المقاعد الأربعمائة بين مختلف الفصائل، ليست ديمقراطية التحصن بالوحدة الوطنية الفلسطينية، لأنها وطن الفلسطينيين المؤقت، ليست ديمقراطية النفي للاقتتال، إنما هي الديمقراطية التي تؤمن حقاً وجود ديناميكية فلسطينية، قادرة لأن تستعصي على الاحتواء الصهيوني الذي يشكل أمامنا جداراً بهاراً جوهر الحكم الذاتي الذي يريد اسرائيل أعطائه للشعب الفلسطيني، اذا، الموضوع أن هذا السلام يكون قابلاً لأن تتغير احكامه، أو غير قابل لأن تتغير احكامه بالقياس إلى مجموع التغيرات التي ستحصل معه سلام اسرائيل مع سائر المنطقة العربية، أيضاً اذا كانت هذه الانظمة، وارثة هذا النصف قرن من المحاولات التحديثية العربية الجهيضة، ومن بينها يحديث الجيوش، (ما الذي هزمنا أمام اسرائيل، لم تكن هزيمة الجيش الاقل عدداً أمام الجيوش الأكبر عدداً. كانت هزيمة الجيوش الاقل يحديثا أمام الجيش الاكبر يحديثا)،. والتحديث ليس في استيراد آخر التكنولوجيات من الولايات المتحدة، التحديث بمعنى أنه جيش مجتمع حديث (وليس جيشاً في ليبيا فيه ألف دبابة، في العرض العسكري يتعطل نصبها، كنا نكدس أسلحة، بحيث أن ليبيا طلبت من الصين قنبلة ذرية). ما اردت قوله إن هذه الانظمة التي ستضطر إلى الياهي مع السلام الذي ستعقده، لأنها ليست أنظمة شبيهة بنظام لينين ١٩١٧ عندما افي بصلح بريست ليتوفسك وقدمه للشعب الروسي على أنه التنازل الذي لا بد منه، من أجل أن تنتصر الثورة. الانظمة العربية لا تستطيع أن تتكلم بهذه

اللغة، هذه ستقول بأننا لم نتنازل، ستقول بأننا حققنا الحل المنصف، شيئاً فشيئاً سيصبح كلامها على غرار ما يقوله الملك الحسن بأنه اذا اجتمع المال العربي مع العبقرية اليهودية فيصبح البيرق الأوسط جنة. ويحت هذا الشعار ينعقد الان مؤيمر في المغرب، ومدعو إليه قادة البيرق الأوسط والدوله العبرية. هذه الأنظمة محكومة عاجلاً أم آجلاً ستخطب خطاب الياهي مع هذه الاتفاقات. هذه الاتفاقات، سيظهر بوضوح أبها تنطوي على قهر في مختلف المجالات لمصالح الشعوب العربية، ومصيرها وحق تقرر مصيرها. هذا الكيان الصهيوني سيصير متدخلاً في الوحدة بين أي دولتين عربيتين، بالوضع الداخلي ضمن كل بلد، بالانتخابات التي ستحصل في سوريا أو لبنان، أو الأردن، أو في أي مكان من الامكنة، ولنا على ذلك بماذج التدخل في الشؤون الحالية الفلسطينية، هذا مقبول وهذا مرفوض... لدينا كل الأسباب التي تقول إن هذه الانظمة اذا حرست السلام القادم ردحاً آخر من الزمن، فهذا السلام لن يمنع التناقضات مرة أخرى بين اسرائيل المحكومة بالميرزع الصهيوني، وبين سائر العالم العربي تناقضات جذرية. يصبح السؤال المطروح: هذه التناقضات ستفضي إلى مواجهات. مواجهات من أي نوع؟ بأي معنى؟ هل بقي متسع لمواجهة عسكرية عربية اسرائيلية وبأي معنى؟ النقاش في محله أن اسرائيل النووية والعرب في هذا المنحدر الذي هم عليه، هل هناك مجال لحروب؟ حروب بأي معنى؟ ومتى تكون حروباً؟ وهل يمكن مبدئياً اسقاط احيال سجونة الصراع مستقبلاً، ويحوله إلى مواجهات مسلحة؟ واذا لم يكن الموضوع الأكبر جوهرية هو هذا، ما أسلحة العرب الأمضى في المواجهة القادمة؟ مما يصل بنا مرة أخرى إلى مناقشة الميتء الذي كان يبدو في الماضي أنه كلام تعتبره مهربا من موجبات المعركة الحالية، عندما كان البعض يقول إن هذا صراع حضاري، على العرب أن يعدوا له عدته ومتطلباته، لان هذا صراع لا يتقرر ببساطة بدبابة مقابل دبابة، وطائرة مقابل طائرة. ممكن أن يكون اصحاب هذه الدعوة في حينه كانوا يقولون كلمة حق يراد بها باطل، ولكن مبدئياً ما هي سوية المواجهة لهذا الميرزع الصهيوني؟ هذا أمر مطروح أيضا للنقاش. مما يعني أننا نواجه هذه المرة حسلٍ حتى في أسئلة كانت

مستأخرة، كانت طمست طوال السبعينيات، لما جرى الانتقال من الخطاب العربي الاول: عروبة فلسطين وتحرير فلسطين، وهو الامر الذي كان يشكل الوجه العربي الاخر للرد على المشروع الصهيوني، يهويد فلسطين، إلى القفزة المهمة التي وافقت "فتح"، على كل تكويناتها ذي المنبت الديني علمها، الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني، والتي تبدو، اذا كان أمر سهوله فكرية، تبدو هي أقرب الصيغ لحل لا يبيد عرباً، ولا يبيد يهوداً. بعدها اخلى المكان للبرنامج المرحلي، والذي انشأ وعياً ملتبساً فلسطينياً وعربياً. من ناحيةٍ افي بإمكان أقامة سلطة على جزء من فلسطين، ومن ناحيةٍ ثانية بتشديداته على المرحلية، وفي تقديمه للسلطة المرحلية على أي جزء من فلسطين، كان يحشد كل الاسانيد التي تظهر أن هذه مرحلية زمنيةٍ، إلى أن تستعاد فلسطين بكاملها، في ظل غياب كل مقوله الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني. مما يجعلنا الان ورثة وعي عرفي المتساهل فيه كان رأيه، أننا لا نستطيع أن ندمرها مرة واحدة، نريد أولاً أخذ سلطة، ثم نكمل لإنهاء اسرائيل، والمتوسط في وعيه من البحر إلى النهر، يحرر كامل التراب الفلسطيني. وبالتالي لم يعد هناك ياريح لنقاش أس الحروب الحتمية والبراعات والصراعات التي لا مفر منها؟ ما الحلول التاريخية للمسأله اليهودية وللقضية القومية العربية، هذا لا يراث له، والمؤسف الان أن الجواب الشعاري يتجدد للحركة الوطنية الفلسطينية نسخة الستينيات على يد الحركة الإسلامية، بمسارة من التيار العلماني في الحركة الوطنية الفلسطينية. وفي هذه المناسبة يجب أن نحسم: حركة حماس ليست حركة اسلامية ما فوق عربية تقاتل من اجل تحرير فلسطين، هذه حركة اسلامية عربية، أي نسخة جديدة من الحركة الوطنية الفلسطينية. حركة حماس ليست حركة أممية اسلامية آتية لتحرير فلسطين. الحركة الإسلامية في العالم حققت مرة واحدة أممية لما ذهبت لتحرير افغانستان من الشيوعية. اما بالنسبة إلى فلسطين فلا وجود لاممية اسلامية، لا يركيا ولا ايران ولا افغانستان ، نحن امام حركة عربية ذات عقيدة اسلامية وطرح اسلامي، مما يجعلها عودة في المجال السياسي إلى استئناف الشعار الاصلي، وقد ياكل على يد راوعيه من حركة فتح

وصولاً إلى منظمة التحرير الفلسطينية. الان، المحنة التي تقف أمامها الحركة الوطنية الفلسطينية إلى اين؟ وعياً لمكوباتها الجديدة وشروط انبثاقها مجدداً، وسائل صراعها مع المشروع الصهيوني، ولاديها السامية من قلب منظمة التحرير الفلسطينية التي تلوي شرعيتها السابقة تدريجياً، ولكنها صاحبة شرعية السلطة، شرعية الكفاح المسلح السابق، ما هي هذه الحركة الوطنية الفلسطينية التي ستولد بالتناقض السلمي مع برامج هذه السلطة، بمقوماتها الجديدة، بمجتمعها الفلسطيني الجديد، بثقافتها الجديدة، بوعيها وطرحها الجديد، بمقاربتها العقلانية في مقابل المقاربة اللاعقلانية التوراتية على نسخة اسلامية للحركة الإسلامية، لا يؤدي بنا إلى الصمود، القول إن فلسطين أرض وقف اسلامي، يحررها من البحر إلى البحر، وإما أن يرموا اليهود في البحر او تعيدوهم من حيث أتوا . هذا اسمه الحل غير العقلاني الذي يندرج في اطار منظومة الحلول لهكذا معضلات. هل يمكن أن يرجل جواباً: أن اليهود هم مجرد اقلية من جملة هذه الاقليات التي يحتشد فيها العالم العربي، والاكراد عددهم أكبر، واقلية جنوب السودان أكبر، أم أن للإقلية اليهودية في العالم العربي ديناميكية، وسيطرة خاصة باجمة عن نمط المشروع الذي يحملون، والذي باسمه استوطنوا فلسطين، والذي يجعل من يهود اسرائيل أقلية غير عادية، ويجعل من اسرائيل غير قابلة لان تكون دولة عادية، وبالتالي هي مبعث صراع متجدد، ما الحل لهذا الصراع، ما وسائل الوصول إلى هذا الحل، على أي ايديولوجيا يستوي الامر، ما الوشائج التي يمكن أن تقوم بين مشروع مواجهة عربية لإسرائيل، وبين مشروع بناء ديمقراطي عربي للمجتمعات العربية عموماً ولمجمل العالم العربي. تلك هي الاسئلة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. هذه المعاينة المتجددة للوضع العربي ، والتي بعد أن نحسم بعناوينها وقضاياها ومنهجها ، يصير علينا ما قد لا يتجاوز جلسة أخرى، أن نحدد الخلاصات التي نقولها ما عدا السهو والغلط، رسم الاقرار الى اشعار اخر وبحيث، بعده، على هذا النقد لخطنا السابق، وعلى هذه المعاينة المتجددة للوضع العربي الراهن، نقترح التوجهات التالية التي يمكن أن يحملها البيان السياسي العربي لمنظمتنا، الموجه رسم مناضلها، ووسطها اللبناني، وساير المناضلين العرب،

وساٍر الاوساط العربية. وستأتي مناسبة نقول فيها إنه اذا قضى لنا أن ننهض باعباء الادلاء بدورنا في صياغة مثل هذا البيان ، معنى المبادرة، كم سنجد اصحاب اصغاء، وكم سيكون هناك من مطالبات بان هذا التيار الضائع الان، الواقع بين مطرقة الاصولية، وسندان هذه الانظمة التي تواجه مواجهة محكومة ياريجياٍ، كم هذا التيار بحاجة إلى أن تتلاقى روافد من أكبر من مكان، وبحاجة لدور منا.

مداخلة الأمين العام

تعقيباً على مداخلات اعضاء اللجنة المركزية

حول المداخلة الرابعة التي قدمت في هذه الدورة

سيكون لي تعليق موجز للمداخلة، يستوفي الغرض منها بصفتها محطة في البحث، على أن ننهي بتسجيل المحطة الثانية. سأبدأ بنقطتين منهجيتين، وبعدها اعود إلى تسلسل النقاط التي تثير في الخاطر تعليقات بناءً لما ورد من الرفاق تباعاً. النقطة الاولى وردت تحت عنوان فلتعجل في البحث. أبا لدي تقدير أن الحاصل هو التعجيل اللازم، المداخلات تسير وفق منطق التسلسل، وليس وفق منطق الاختبار. أبا لا اطرح قضايا لها وظيفة اختبار. من الممكن أننا الان صرنا أقدر كلنا على رؤية الوشائج الشديدة في اعياد هذا التسلسل الذي تراجع المفهوم ،وينتقل إلى محاولة ياسيس بديلة، ثم يدرك أن ياسيس المفهوم البديل، لا يكون الا اذا انتقلنا إلى التطبيق، وهذا يرجم على صعيدين: نشحذ المفهوم عبر تعريفه للاستعمال، وندفع بنتائجه للخروج. ولا أبالغ (وابا أعرف البنية الفكرية للمنظمة) اذا قلت عن تقديم محطة على محطة، سيصيب ا للجنة المركزية بالإبهام. وهذه صريبة توافقنا على دفعها، الذي اخرنا قليلاً ليس منهج البحث، بل الغيابات وتقطع الدورات كان متعلقا بوجودي، أو بعدم وجودي وهو امر مربوط بقضايا تعرفونها. ما سوى ذلك، أبا سيحصياً في كل دورة من دورات اللجنة المركزية ازداد قناعة بان سلوك البحث هذا المسلك أمر أساسي، ليس التدرج بقصد اختبار، ليت قول القضية من الاخر يحسم، قول القضية من الاخر غير مفهومة، سيكبدنا إعادة مجددة لطرح القضايا . تؤسس أو لا نؤسس أدوات فكر أو تفكير، وعلمها نبني تحليلاً، وعلى التحليل نجرج بنتائج، هذا ممر كان

له بديل عندما نكون جميعا منطلقين من مناخ تحصيل متقارب بكل المعايير، طرحت هذه النقطة ليس من باب التوصيف السلبي. لذا أبا سيجصيا ليس لدي شعور أن المبهج يبطيء، المبهج بالكاد رسى أسس أولية في المفاهيم، وفي استخدام المفاهيم في البحث، ما يجعلنا على يقين من الاطمئنان أنه في نهاية المطاف، سيكون لدينا نص له علاقة بوعينا. وما استطيع أن آصف به مداخله الامس، أنها لا تختلط مع التالية. ونحن في ما قمنا به سابقاً على بعضه، استطيع أن اقول إنه شكل محطات في البحث، كانت تهدف إلى انتاج مفاهيمنا الفكرية العامة. أمس محطة في البحث ترمي إلى انتاج مفاهيمنا الفكرية العربية، بالقياس إلى مفاهيمنا الفكرية العامة. لا مفر من الدخول من هنا، لانه قبل أن اقول نستخدم مفاهيمنا الفكرية العربية، في النظر المتجدد إلى الوضع العربي في ساحاته ومحاوره وقضاياه الرئيسية، لان (وهذه خلاصة تجربتي التي ايقنت أن لا مفر منها) التجربة في المنظمة أثبتت أن التوافق على مفاهيم عامة لا يولد تداعياً تطبيقياً في اللجنة المركزية، بانه من المفاهيم العامة إلى المفاهيم المخصوصة تحصل حركة تداعٍ في اللجنة المركزية. لم يسلك البحث هذا المسلك وهو الذي يجعلني اقول إني أجريت بحثاً أول نقدياً للماركسية، لما سيرعنا في نقد الماركسية، واطلق عليه انذاك أنه أقنع نقد للماركسية)، بالتداعي هذا النقد لم يولد المبادىء البديله، ظل البحث في اللجنة المركزية مثبتي وثلاث ورباع يدور عند حدود دائرة النقد للماركسية، هذا واقع. لما اطلقنا بحثاً من مدخل آخر ليس نقد الماركسية، بل يجاوزها، وطرح مجموعة من المفاهيم الاخرى البديله، كذلك هنا في حدود الطرح، تفاعلت اللجنة المركزية. التداعي لم يحصل، لا أقول ذلك لتعود اللجنة إلى مناقشته، إنما هي خاطرة يأتي في سياق ما جرى طرحه. الوضع قابل لان يتحول إلى معادله اخرى مستقبلاً، على قاعدة تحصيل جماعي، مجتبر متطور متنور. وأبا سيجصيا اجد عنتاً وصعوبة شديدة في يامس التسلسل اللازم، الذي يجعل الكلام الذي يقال الان مؤسس على سابق. على كل حال أود أن اشير إلى أهمية الملاحظات التي وردت من أكثر من رفيق، والقائله لولا أن هذا معطوف على ذاك لما امكننا أن نناقش على هذا النحو، البحث له ثلاث حلقات، اعادة انتاج

المفاهم العامة بالعلاقات مع الوضع العربي، هذا المفهوم العام فكريا كيف ينصرف عربيا؟ بحثنا سابقا في الاطار الفكري الإجمالي، فما هي مفاهيمنا الخاصة. كانت لنا مفاهم، وابا اصر هنا على النقيصة في المنظمة، التي كان اسمها دائما أن خطنا السياسي صح، فما هويتنا الفكرية مرتبكة، الامر ليس كذلك، وابا أريد أن اناقش في هذه النقطة. هويتنا الفكرية، هناك ما يقال حولها، وكذلك خطنا السياسي هناك ما يقال حوله، لا هويتنا الفكرية السابقة تدعو للخجل، ولا خطنا السياسي يدعو إلى التنصل. هويتنا لها ما لها وعليها ما عليها، وكذلك خطنا السياسي. إعادة انتاج المفاهم العامة في حقل مقصود، لا بد من استخدامه هنا. عندما كان الامر أمر انتاج المفاهم العامة في حقل مخصوص هو حقل المراكز الغربية المتقدمة، كنا نحول المفاهم العامة إلى قصة بانية. هذا نقاش لا يحتكم إلى التجربة الاشيراكية الديمقراطية في الكونغو، هذا يناقش بجربة، وقد مضى عليها من الزمن في حقل مخصوص. إعادة انتاج المفاهم المخصوصة التي هي مفاتيح البحث والقراءة في الوضع العربي كانت هدف مداخلة الأمس. فما هي هذه القضايا المقصودة؟

المحطة الثانية هي هذا الوضع العربي الراهن، وهذه المرة الراهن تعني أنه يشكل خاتمة مرحلة حقا وطليعة مرحلة اخرى حقا، كيف نستخدم هذه المفاهم المخصوصة في احكام مفتوحة على مواقف. في الاساس نحن لن نصدر عددا من مجلة دراسات، نحن نصدر مواقف، نستخرج احكاما تنطوي على مواقف. إعادة انتاج مفاهيمنا ارزت لنا أنه يبدو يستحق النظر حول أن هذا المجتمع كما بات حديثا، حديث بالقياس إلى عناصر عديدة من بنيها إلى مجتمع ديني سابق. يطلع لدينا الان أنه في مبرلة بين المبرلتين، بركيبته هجينة تفرز الان رد فعل اصوليا، كيف نقرأه؟ اثبتنا في الأمس أن ما كان ملحقا تفصيليا في أبحاث سابقة اسمه الحركة الإسلامية لم يعد الان ملحقا تفصيليا. الان، نصوغ مفهوما بموجبه تقرأ الحركة الإسلامية قراءة جديدة، قراءتها من اجل ماذا؟ من اجل ايجاد موقف منها، ولقول موقف منها، سنصل إلى تحديد مع من نتقاطع في المعركة والانظمة، وهذا امر ليس بديهيا، بل يتطلب نقاشا. نتقاطع مع المطلب الديمقراطي في الحركة الاصولية تجاه الانظمة، أم

نتقاطع مع رفض الانظمة للحركة الاصولية؟ هذه نقطة تستوجب نقاشاً. مهم انتاج ادوات فكرية مدرج فيها هذه المرة الدس ليس كملحق، بل كعنصر- تكويني في البنية العربية. لقد حسمنا أن المفهوم في مكانه، الدس ما المكانة التي يحتلها حالياً؟ هذه نقطة ثالثة مفتوحة على الموقف والبرنامج . نحن سنميل من حديث في المفاهيم إلى حديث في بنود البرنامج. أما التسلسل الزمني الصائب، فهو مختلف عن مدى توفقنا في اعداد تسلسل فيه السرعة اللازمة في تعيين دورات اللجنة المركزية وجلساتها. هذا طرأت عليه طوارئ، معروفة، لا بد العودة إليها، مرضاً أحياناً وسفراً مفاجئاً أحياناً اخرى، مما اصم صوتي لسائر الرفاق في ضرورة المكافحة من أجل أن يستوعب التسلسل الزمني في اقصر فترة ممكنة، ذلك التسلسل المنهجي الذي لا مفر منه. النقطة الثانية وردت في مداخلتي اعتبرها تتناول الفقرة التي وردت حول الفرق بين الرد والارتداد. النقطة ليست جوهرية، الشواهد أننا لا نجري مراجعة ، ردة عصبية قائمة من بداية البحث حتى الان. لذا لن ندخل في نقاش لا أساس له. وبعامة ما قيل إنه ما بين الضجيج المتوتر لمراجعات سابقة مرت في حقبات معينة، وما بين هدوء المراجعة الحالية، الامر واضح هذا الاداء له أسباب عدة، منها الموضوعي، منها ما يتعلق بطبيعة المرحلة، ومنها النضج الذاتي. الموضوعي وثيق الصلة كثيراً بأننا جزء من الضجيج الذي انجرفنا به سابقاً. وكان ضجيج القوى الطافرة على المسرح، هذا لا وجود له الان. نحن راجع وسط ما يبدو أنه سكون عربي عام تحته عواصف، لكن هناك فرق في أن تكون هذه العواصف على السطح أم تكون كامنة. مهمة البحث أن نرى هذه العواصف الكامنة، بينما في مراجعات سابقة، كانت المراجعة تسابق الحروب والقتال والانفجارات والانقلابات، والتطورات المتسارعة. اما مسألة النفوس الذاتي فتسجيله أمر مهم أن لا تنطبق علينا الدعابة التي تطلق على أمين عام الجبهة الشعبية في نظرته إلى فلسطين "طالب يانوي عمره ٦٣ سنة". آمل أن يكون هذا النضوج نضوج غني، وتفحص انفسنا حتى الان كان يدعو إلى التشجع، نفس المبادرة شق، ونفس الإطار الذي يستقبل شق آخر، والذي ركب وتيرة تفاعله على موجباتها. بالنسبة لما ورد، ومن دون الجروح خروجاً جوهرياً على ما

اعتبرته أمس واليوم مناسبة إنتاج مفاهيم عامة، إعادة التمييز في ما هو أساسي استخدامه عربيا، وهو عدة فكرية مجردة، لأنه بالتأكيد، بس المجتمعات في العالم على وجه الاطلاق ثبت من كونية وشمولية طاقات الإنتاج، يبقى هناك مسائل مشيركة، البحث في معضله ومشكلات المجتمع المدني في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا، غير معضلات المجتمع المدني على الصعيد العربي. المفاهيم العامة، إعادة انتاجها بأي معنى؟ إعادة تحديد أولويات، ما يمت بصله مبها لواقع البنية، وكيف يمت بصله؟ وما بس مفاهيم أهميبها أبها عامة، توافقنا عندما كنا نناقش، بحن اشيراكيون لماذا؟ إنه ليس بسيطاً أن هذه الانتلجنسيا العربية والتي بحن جزء مبها، بحصيلها الكوبي بمعنى عام معس، لا ينتظر لكي يهضم المحطة المتقدمة في الفكر البيبرني في المكان الذي وصل إليه. هناك مفاهيم تشكل صبابات خلفية وعدة تعصم من الجلل والزلل، في استخدام ساير الامور. لا شك أن ابحاثنا السابقة التي دارت حول أننا ديمقراطيون بأي معنى؟ اشيراكيون بأي معنى؟ أصحاب رأي في خيار التطور بأي معنى؟ عندما ننتقل الان إلى الوضع العربي، هذا المجسم، ما الاجزاء منه لتصبح حية وراهنة، هو ما حاولت امس واليوم أن اصب الجهد عليه، واحاول الا ايجاوزه لان للبحث تكمله مقصودة بذابها. ما هي محاور العالم العربي السيراتيجية الان، الجغرافيا السياسية الاجيماعية، ما هي قضابا العالم العربي الان؟ سنتطرق لها على سبيل المثال وستكتشف اننا تطرقنا لها على سبيل الحصر. في نقدبا للسابق، واصح أن مصدر النقد قلت أبا انقد الاقتصادوية، وما نتج عبها من طبقوية. لم اقل أننا ادخلنا الاقتصاد أو الطبقات في التحليل، فما برى الوضع العربي من زوابا بانية. لم ابرح الاقتصادوية بأي معنى ولا الطبقوية بأي معنى، الحقيقة اذا كنا جزمنا بانه في مفاهيمنا الفكرية العامة، كنا اقتصادويس طبقويس، قبل أن نقول بابرال التحليل الملموس للواقع الملموس (ا للغة القديمة التي كنا نتكلم)، يصير من باب أولى أن نعيس مصدر المشكله. على مستوى المراجعة النقدية العامة قد عينت على صعيد اعم، فما باله في التطبيق؟ اعطيت أمس دلاله على ما نقوله، واكرر لم يكن ولن يكون مصدر المشكله في أننا حاولنا إلقاء نظرة يحليلية على الوضع الطبقي للمجتمعات العربية مجتمعاً مجتمعاً،

وللعالم العربي ككل. من لزوميات أي نظرة تحليلية فكرية سياسية اجتماعية صائبة وعلمية (مع القطع ما بين العلم والحتميات)، لا تقدر تدعي ذلك دون أن يكون لها وعي ما لجارطة الانقسام الاجتماعي الطبقي في أي تشكيلة ما. وخاصة أن أي تشكيلة اجتماعية لطبقات المجتمع الحديث ولطبقات المجتمعات التقليدية، هذه التشكيلة الاجتماعية كانت طبقية على الدوام، وهي تشكيلة طبقية حتى شعار آخر. لقد بجح تحليلنا للوضع الطبقي في العالم العربي ككل منحى، وكأنه يجري تحليلاً طبقياً لطبقات في مجتمع حديث، فما النقاش ما هي طبيعة هذا المجتمع؟ هذا هو الموضوع الذي احاول أن ابين أن كان اقتصادوياً وأن كان طبقياً، لأن المجتمع الحديث لا تتحدد حداثته بمجرد غزو النمط الرأسمالي له، وكل قراءة للحداثة مختصرة إلى ذلك هي اقتصادوية. ينجم عن ذلك مثلاً أن نمط الإنتاج الراسمالي يدخل الان في جنوب اليمن أو بيماله لمناطق معينة عبر التنقيب عن البيرول، لكن يجب أن نفهم أن هذا الغزو لا تيرتب عليه طبقات مجتمع يمني حديث فوراً، بل تيرتب عليه أن قبائل بكيل وحاشد يحطفون كل بيهرس اجانب ليفرضوا نسبة الذس يجب أن يشتغلوا من كل قبيلة. هذا ليس مجتمعاً حديثاً، وهذه ليست طبقات. هذه طبقات بمعنى، قبائل بمعنى، فهما ايديولوجية المجتمع الحديث بمعنى، المجتمع الحديث فيه فرد حديث، وهو الجارج من رحم القبيلة والعشيرة والاسرة والجماعة الدينية. يحت عنوان افراد احرار متساوون، (احرار باي معنى ومتساوس باي معنى) ضمن مقاييس حداثة قطعت مع ماض لم يعد يشكل مقياسها. المجتمعات العربية هل كانت مجتمعات حديثة إلى أي مدى وباي معنى؟ فهما فرد حديث، مجتمع مدني حديث، كل ما يكمل هذه الفردية ويحصبها (الفردية إما أن تقرأ ابانية وانتصار على المجتمع، أو تقرا: الفردية ضمن المجتمع المدني). مهما هجوبا المجتمعات المدنية الغربية الحالية، لكننا برى في أي عاصمة أوروبية أن مسلك الفرد في علاقته بالمجتمع، كم هو مبلغ الاحيرام المتبادل للقواعد التي تسوده، يم نقاربها بمجتمع يضع اشارات مرور ولا يعرف ما هي، كم لدينا فرد حديث في مجتمع حديث، في أمة بالمعنى الحديث، ودوله يجاوزت عصبيات التقليد (سواء كانت مقروءة بنظارات اس خلدون أو بنظارات علم الاجتماع

الحديث). العالم العربي والمجتمعات العربية، تصبح مقروءة فقط من زاوية: أي نمط انتاج (حسن حمدان في كل سجالاته معنا كان يلح على سؤال هل هذا نمط انتاج رأسمالي أم لا؟)، كل محاولة النقاش معه كانت أن لبنان خضع للرأسمالية، ولكن لبر بأي معنى؟ ما ايرها على البنية، ما نتائجها؟ النقاش الجاد: أمة عربية قيد التكون حسب أي مقومات، ما الشروط الصرورية المتوافرة، متكونة بأي معنى؟ عسيرة بأي معنى؟ معاقة التكوس بأي معنى؟ هذا بحث يفترض أنه محسوم، أو يفترض أنه قائم، مسأله يختلف. هذا مع أننا نناقش موضوعاً يتناول الأمة على المستوى العربي وتكوينها، يغيب أو لا يغيب الموضوع أمر غير بسيط، مجموع الاقطار العربية سواء اصطلح البعض على تسميتها أمة إلى اشعار آخر او ما دون ذلك إلى أشعار آخر، والذي قرأ سمير امس قراءة شامله في كتابة "الامة العربية" يقول الامة أو الام العربية، الامة بمعنى الام بمعنى، المشكله على المستوى العربي الاشمل منقوله إلى مستويات الاقطار الاكبر ضيقاً هو النتيجة، هل نتحدث عن وحدات قطرية باجزة التكون أم معاقة التكون وبأي معنى؟ مثلاً في الوضع اللبناني: وحدة معاقة ومتعسرة منذ مطلع القرن، ومقارعتنا مع الحزب الشيوعي لاعتباره يتعاطى مع لبنان معطى قطرياً باجزاً، فما لا يرى ذلك. هذا يوازي كاننا نبحث في البلد أو خارج البلد. اذا كانت الطبقات مجدوله بقراءة للتكون العسير للأمة التي لم يبلغ مبلغ التكون إلى غير رجعة (هناك التكون القومي الذي يوحي باحيال انجاز تكون أمة تعبر عن وحديها السياسية تعبيراً كاملاً، وهناك التكون القومي الذي تكونت فيه الامة إلى غير رجعة). عندما يكون التكون الى رجعة، تصبح الطبقات في هذا السياق مهددة في كل لحظة، بأن تكون حصيله قله اجياعية انتجها التطور الحديث. هذا على صعيد مقوله ومبهوم النقاش في التكون القومي العام. في التكون القطري الأكبر يحديداً، نقصان وجود الفرد والامة ليس نقصاً تفصيلياً، في اطرهما نقرأ اللوحة الطبقية، هذا نقص أساس وفادح لانه يضع أمامنا طبقات لها وجود في المجيله، لكن لا وجود لها في الواقع. بم هذا يوصلنا إلى ما هو أغنى وأهم أن مبهوم الطبقة يذكربا بمسأله: من قال إن الطبقة تشكل معطى اقتصادياً يتكون مرة واحدة وإلى الأبد؟ هذا يطل على

المفهوم المتحرك للطبقة. لا يندهش الواحد بالقول إن هناك حراك اجتماعي، معه الطبقات تتبدل وتتغير باستمرار، ولا تعود تدهشنا تكوينات القرن التاسع عشر، بأن العالم عاش قرباً من الحراك الاجتماعي وتضطر يرصح بإنه لا وجود لطبقات. الدولة أي اشير إلى أن نقاشنا لمساله الدولة عربياً بمعنى عام، وعلى صعيد الاقطار بمعنى محدد، كان مستمداً من حقل آخر. في العالم العربي عموماً وفي اقطاره المأخوذة قطراً قطراً، وعندما بمعن النظر في قياس درجة التكون الاجتماعي الحديث للعالم العربي كاطار عام وكمتحدات، يطلع معنا معضله نقص في وجود الدولة. نقاشتنا السابق كان كيف تضمحل الدولة؟ نحن باقشنا رأينا بالنخب البرجوازية الصغيرة العربية وبرامجها، فقلنا إنها زحفت على السلطة، فامسكت بالدولة. على نظرة رحبة حالية يمكن اكمال البحث ضمن وجهة، كم وفقت هذه النخب في بناء دولة حديثة. نحن استطردنا وقلنا فاستولت على آلة الدولة دون أن تدمرها، فعجزت بالتالي عن التحول الاشتراكي. نحن كان نقاشنا في مكان آخر، الدولة أيضاً، كان يشكل قيامها وانبثاقها ورسوخها واستواء بنيانها يشكل علامة حداثة وتقدم، وبأي معنى ديمقراطيتها ودمجها وتسلطها يشكل عنصر ياخر وياخير في المجتمع. الدولة التي يتجاوز عبرها الفرد كونه مجرد ذرة في بنيان أسروي أو قبلي أو عشايري أو ديني، وتنتجه الجماعات ما قبل الحداثة، ويركز انتماءه الى مجتمع مدني حديث وبالتالي تكمل مهمات: من علمنة المجتمع بالمعنى الجوهري، إلى ارساء ساير المؤسسات، هذه الدولة مطلب وليست زائدة. أما العالم العربي فما زالت دوله غير مستقرة حتى الان، على كتل هيمنة اجتماعية تنتمي إلى الحداثة. وأنه في أحيان كثيرة ما زالت دولنا تقوم على عصبيات ما قبل الحداثة. هناك فارق بس أن يتجه النقاش هذه الوجهة أو نستمر في نقاش طبقوي اقتصادوي للعالم العربي، ونفيرض أن كل مجتمع من المجتمعات العربية معطى حديثاً باجزاء، ونقرأ في ضوء ذلك ملعب الصراع الطبقي. المسأله المطروحة لا تقول فلنغادر تحليل المجتمع إلى طبقات، ولا فلنغادر آيار غزو بمط الإنتاج الرأسمالي للاقتصادات العربية. رؤية نتائج غزو بمط الإنتاج الرأسمالي للاقتصادات العربية، هذا جزء لا يتجزأ من بحث الحداثة، لان الحداثة في الاقتصاد ليست اقطاعاً أو مشاعية

بدائية، الحداثة في الاقتصاد تبدأ من الرأسمالية وما فوق. اذا كنا سنبحث الحداثة في أي مجتمع وبالتعريف، سنبحث حداثة اقتصاده، وهذه تبدأ بقراءة ديناميكية تطوره، وبنمط تطوره الرأسمالي الذي سيقرر اخيراً التسويات المتتالية، وإلى أس ستفضي. والحداثة في التكون الاجتماعي الذي يرى فيه المرآة الطبقية التي تساعدنا، لأن الطبقات جماعات متشكلة على عقد، ليس عقداً ميتافيزيقياً أو عقداً غيبياً، الطبقات جماعات متشكلة على عقد اجتماعي ظالم، ولكنه حديث. قد يقول البعض أنه لا فرق بين مجتمع عبودي وبين العلاقة الإجرية، هذا ليس صحيحاً هناك فرق جوهري. بين عامل يملك جسمه، وحرية العقد في بيع قوة عمله، وبين عامل ملك رب العمل، هناك فرق واضح والقول إنه مماثل حيث هناك علاقات استعباد هو قراءة مسطحة للتاريخ، ويتناقض مع كل ما باقشناه على امتداد الفترة الماضية. بهذا المعنى كنت اوجه النقد لقراءتنا السياسية السابقة، والتي عندما نعود إلى نصوصها ويرايها نجد هذه النظرة واضحة، بالتأكيد هناك ومضات هنا وهناك، وهناك محاولات، عندما سنصل إلى استعادة خطنا السياسي اللبناني، قد لا يكون لدي ما أباقشه في صحة قراءة المسألة الطائفية، قد يكون لدي ما أباقشه في استراتيجية المنظمة التي يرتبت على هذه القراءة. هذه ومضة، النص النظري الاول الصادر في العام ١٩٨٢، في ما يتعلق منه بقراءة حركة الاستقلال والوحدة العربية وم انيهت إليه، والتجزئة العربية وعوامل هذه التجزئة، هذه أيضاً ومضة. ليس بسيطاً القول آنذاك أن فعل التجزئة الاستعمارية لم يقع على أمة موحدة، بل وقع على أمة مجزأة، وبهذا المعنى التجزئة ليست حدوداً مصطنعة رسمها الاستعمار، التجزئة بجزئة اجتماعية في البنية المجتمعية العربية، في ضوءها يمكن قراءة معاهدة سايكس - بيكو وما بعدها. وفي الاصل، لم يجرع الاستعمار من عنده، بل ألف بين عناصر جاهزة موجودة وركب مبها خلائط، فكان لدينا هذه المجموعة من الكيابات العربية. لم يجرع هذه الكيابات في دواير الاستخبارات، ثم صدرت إلى المنطقة العربية. بهذا المعنى ارى جدر الزاوية في المراجعة التي ادعو إلى الاسترشاد بها. أما النتائج الاقتصادوية بمعنى من المعاني، والطبقوية بمعنى من المعابي، مطارديها في بحث واحد لا

معنى له، لأنه تباعاً سنتفهما واحدة واحدة، وسنجري التحليل غير الاقتصادوي، والتحليل غير الطبقوي. لكن مهم جدا أن نعيّ سلفاً أننا بجرج من هذه البرسيمة، ولا نقع فيها مجدداً، ما نطرحه الان يثير أسئلة مثلاً السؤال الاكبر ما بيروط الحداثة العربية؟ فما مفاهيمنا السابقة كانت تطرح علينا ما بيروط التحول الاشيراكي العربي، هناك فارق كبير بين سؤال يقع في محله، وسؤال لا يقع في محله. الان نعود لنقول باننا بريد تحليلاً يقع في الاقتصاد العربي في مكانه، والطبقات العربية في مكانها. حتى بجرج بالسؤال الذي يقع في مكانه ما بيروط الحداثة والتطور الطبقي من صميمها، وإلى أس يمكن أن يفضي على صعيد المستقبل؟ أن تكون في تحليلاتنا السابقة ومضات صحة من حيث الاستخلاصات ودقة، وبالتالي لا نصبح مضطرين للتعاطي مع البراث تعاطيا عدميا، هذا أمر في محله. واذا كان التحليل قاصراً لكنه موجود، اذا لم يكن يجرج الاستنتاجات الصائبة صواباً اجمالياً، الا أنه يجرج بنتائج صائبة إلى هذا الحد أو ذاك، يم أن نصنا لا يقرأ الا لصيقاً بظرفه. هذا هو الفرق بين مراجعات سابقة، كان المطلوب فيها الدوي، فما المراجعات الان، مطلوب فيها حسن التبصر، وبالتالي رؤية ما انتج ماضياً على صعيده الحقيقي. وبهذا المعنى استطيع أن أفهم الاشارات التي قالت إنه في المكان الذي كان الاستخلاص في محله فلنسجله كما هو... واريد أن اعقب هنا على التساؤل المطروح حول القدرة الراهنة على المراجعة الاساسية الجذرية، بهذا المعنى التي يتبين أن فيها محاولة اجيهاد يتصل بحقائق الوضع، وبهذا المعنى تكاد تكون فريدة بالقياس إلى غيرها. ليس ممكنا ان يأتي هذه المراجعة من فراغ، ولا تفسر البراهة لوحدها هذه القدرة على الانتقال من خطٍ سياسي في ما مضى إلى خط سياسي جديد. البراهة، اذا لم تسيس الكلمة لا معنى لها. أبا اقول إن البراهة بالمعنى الحقيقي في المنظمة، هو تكويبها الديمقراطي، وعمق استقلاليبها عن المصالح المعادية تحت كل الظروف، لما اعتبرباه الكتلة الشعبية الاوسع، سواء كانت عربية أم لبنانية. هذا يجعلنا ندور على ارضية للصواب فيها مفعول مهم، وللخطأ فيها مفعول محدود. لنطرح افيراضاً، لو أن "يجبيصات" المنظمة في خطها السياسي السابق على قاعدة اقتصادوية وطبقوية قاديها إلى اعتناق مقوله

الانظمة التقدمية، ومقوله الانظمة التقدمية قاديها إلى التمير الدائم في كل لحظة من اللحظات العربية بحو أي نظام مبها تقدمت أكير من غيره، يم قادها التمير إلى الالتحاق بهذا النظام التقدمت أكير من غيره، فلن يكون هناك قدرة حاليا على المراجعة. صاحب يراث أن النظام التقدمت في سوريا يشكل حامت الحمى، دفاعا عن المسأله القوميه، وعن المستقبل العربت... لا يستطيع أن يجري مراجعة. وعندما سيجري مراجعة فلن تكون مراجعة لاقتصادويته وطبقويته، بل سيجري مراجعة تصل به إلى قول رأي متجدد، ولو متأخر حول براهة خطه السياست واستقلاليته. لا يمكن اجراء بحث لدى الحزب الشيوعت اللبنابت أنه اخطأ فقط في تصنيف النظام السوري، يطلع معنا أنه اخطأ في تصنيف النظام، واخطأ أكير بالالتحاق التحاقا إلى غير رجعة. مثل آخر، بحن نناقش حاليا القضية الفلسطينية ومركزية القضية الفلسطينية ماضيا وحاصرا ومستقبلا، ونوجه نقدا كم كان هناك اخيراليه، كم جعلناها كبيرة أم صغيرة، هذه الحركة الوطنية الفلسطينية كانت الطليعة، أو الطرف السياست العربت الوحيد الذي كانت لنا معه علاقة يحالفية ممية من بمط خاص، ولكن حتى في هذا المجال، يظهر الان بوضوح أن قدرتنا على المراجعة تعود إلى اننا مستقلون عبها، والا فنذهب مع غزة - أريحا. من الذي قال إننا نستطيع أن ننجو من اليماهت مع اتفاق غزة اريحا، على غير قاعدة من الاستقلالية عن الحركة الوطنية الفلسطينية عندما تصير هذه ميرروع ممارسة، أو ممارسة سياسة لا تتطابق مع ما براه، أو ميروع سلطة لها موقعها ولنا موقعنا. وبالتالت هناك في خطنا السياست براهة بالمعنى السياست، وليس بالمعنى الاخلاقت (البراهة بالمعنى الاخلاقت اذا حصنها السياسة واذا هت حصنت السياسة تنتج ظاهرة مديدة، والحال أن ظاهرتنا مديدة رغم كل الوان الحصار المفروض علها، ولا تقرأ ظاهرة مديدة إلى هذا الحد بمعزل عن هذا البصلت). ولكن البراهة اذا ما سيست تساوي استقلالية ديمقراطية قد يجطىء، وقد تصيب في الاستنتاج والشعار وانتقاء زمان ومكان المعركة، ولكبها على حق دائما في انفصالها، عما تعتبره في كل لحظة، أبها مصالح ميروعة غير مستعدة أن تلتحق بها يحت أي ظرف من الظروف. هذا استكال لمنطق

النقد الذي يرشدنا إلى ما نفككه، المفاهيم التي نفككها ونجعلها ارحب، ونراوح بينها، وبين ما يجعلها تشكل منظومة، تفك فيها أحرف الوضع العربي وطلاسمه، وليس بحثاً يعيد نفسه ولا ينتهي.

قضية المسار الابحداري، لم يجر نقد ما قلته حولها، لكن هذه مناسبة لإعادة بعض التحديدات. اطلاقاً، لم يكن مقصوداً بالبحث أنه في مختلف مراحل التطور العربي منذ ما بعد الاستقلالات العربية الاولى، بعد الحرب العالمية الثانية، أي منذ أن وضعت حركة التحرر الوطني العربية نسخة النصف الاول من القرن العشرين، بدايات نتائجها مماثلة بالاستقلالات وهذه الكيانات، وبدأت تتطل على مراحل متجددة، لا شك أنه في القراءة من الاربعينيات إلى الخمسينيات مروراً بمحطة العام ٤٨، القراءة من الخمسينيات إلى الستينيات مروراً بمحطة ٧١ و ٧٢ ، أي الاحداث وما حولها، دقيق جداً أن مقاليد القيادة الاجمالية للوضع العربي، مقاليد قيادة الوضع العربي المتحدرة سلطاته من حركة التحرر الوطني العربية نسخة النصف الاول من القرن العشرين، والنسخة المجددة مع النصف الثاني من القرن العشرين، مقاليد هذا الوضع بالجلائط الطبقية التي سادت على رأسه، وهو امر فيه إعادة تدقيق، لم يكن محكوماً من قساوسة، أو عالم سحري، بل من خلائط طبقية، محكوم بمصالح معينة، مع قراءة طبقية رحبة، تدخل كل شيء في الحساب، هذه القيادة الطبقية الذي كان الغالب فيها يحالف برجوازية كبرى مع كبار ملاك الاراضي، وأبا لا ادعو هنا إلى اسقاط هذه الجانة من لوحة الوضع العربي. الوضع العربي له اوجه واسماء، واذا كان الامر أمر توصيف للقيادة السائدة على رأسه بمعرض الإشارة إلى بنيتها الطبقية، فلها بنية طبقية محددة. اما اذا كان التوصيف في معرض الإشارة إلى بنيتها الفكرية، فلها توصيف معين، وكذلك للبنية السياسية، وبالتالي لا يعود ممنوعاً عنا القول برجوازية كبرى عاجزة عن المضي في معركة التحديث إلى نهايتها. هذا صحيح، لكنها برجوازية كبرى انجزت بعض التحديث، وهذا صحيح أيضاً. فأن نقول إننا بصدد بين احزاب مصر مع مطلع هذا القرن بين الحزب الذي يرعمه احمد لطفي السيد، وبين الحزب الذي ايده طه حسين، وبين حزب

الاحرار الدستوريين، وبين حزب الوفد... والتعاطي معها كلها على أنها برجوازية كبرى، فهذا اسقاط لفيرة من الحداثة في مصر يحتاج إلى تفسير. أكبر من هذا، مطلوب تفسير لمسألة انه بين البرجوازية الكومبرادورية الميبرقية الملتحقة بالبيروات المصرفية والمالية الغربية، وبين دور طلعت حرب باشا في الاقتصاد المصري، هناك فارق بين الاثنين. هذا يحاول يحديث الاقتصاد المصري وذاك يبحث عن كيفية الحاقه بالجارج، تستطيع الحديث عن زعامة شكلت مرحلة انتقال بين ارستقراطية ملكية وبرجوازية حديثة بقيادة محمد على باشا، وتقول كم اجرت يحديثاً وكم فشلت. ما نشدد عليه أن هناك براكيب طبقية من الذي ساد قبل ٤٨ ، ولا شك بأنه مسؤول مسؤولية اساسية عن هزيمة ٤٨. كيف ولماذا، الموضوع يحتاج نقاشاً، والتحالف الطبقي الذي قام على انقاض التحالف الطبقي الاول مع كل يحولاته، وهنا لا مجال لان نسقط أي مقوله من مقولاتنا الجوهرية التي وفقت بالقول بان هذا التحالف الطبقي الأخر الذي اسقط السلطات السابقة، واستلم الحكم، وزحف على السلطة، يحول الى برجوازية دوله، ليس هناك أي خطأ، لا بالماضي، ولا في الحاضر، ولا في المستقبل. وهو الذي حسم بعدم النقاش في انجازاته الاشتراكية، وحسم في أنه ما زال برجوازية في مكانها. هذا حقق شيئاً جديداً هذه حدوده: بقيادة هذا التحالف الطبقي الجديد، مسؤوليته عن هزيمة ١٧ يم مسؤوليته عن حدود حرب ٧٣ السياسية، فلا شك أن الوضع العربي بهذا المعنى يسلك مساراً انحدارياً. بالمقياس المتنور الإجمالي الذي نصفه حالياً، بمقياس الحداثة من كل أبوابها، وعلى كل جنبايها، من التنمية الى التحرر، إلى التحرر، الى العلمنة، إلى النمو الثقافي، إلى ولادة المجتمع المدني، إلى يركبر الدوله، إلى المساعدة على انبثاق الفرد العربي الحديث، بكل هذه المقاييس هناك مسار انحداري، هذه نقطة في محلها ، وليس لدي رأي في تعديلها. ما قلته، إنه من الان وصاعداً، اذا كان هذا توصيفاً حقيقياً، فهو ليس استخلاصاً، وبهذا المعنى لا ادعو إلى احلال مصطلح آخر، يعدل افيراض المسار الانحداري فيقول كم كان المسار تصاعدياً، ما أقوله إن المسار الانحداري هو محطة في البحث ومحطة في التوصيف، لكن المراوحة عنده، كانت يجبي

(التقرير العربي ١٩٧٧) بان هذا المسار الابحداري سيعطي كافة نتائجه، قبل أن نتمكن من القفز إلى مرحلة جديدة، هي مرحلة البهوض المعاكس بقيادة بروليتارية. هذا خطأ، فاذا كان المسار الابحداري ما زال يضمر انتظارية لثورة اشيراكية، فلنشطبه. اذا كان المسار الابحداري يتطلب استخلاصاً أو يحديد نتائجه على البنية العربية بإبها الاتية.. على هذه النتائج تبرز في التسعينيات التيارات الاتية. أشدد على الجروج من مستوى يعلق البحث، ولا وظيفة له، الا وظيفة انتظارية، نفيناها عن العالم الثالث، وننفيها بقراءتنا للوضع العربي.

وقد كان هذا المصطلح يحشد كل التقاطعات، التي يجب فكها لتعيين ما هو حاصل حقا، وبالتالي يضمر هذا المسار أن كل المصطلحات التي وصفت بها الحقبات هي ملكنا، نستطيع أن نعدل ونغير فيها. المهم أن تسيس كل مصطلح، وتنسبه لجوهره الاجتماعي والسياسي والايديولوجي وا لثقافي في حينه. أبا لا اجد سببا الان لان أقول إن أنظمة برجوازية الدوله في تلك الحقبة، هي مقوله لم تكن تغطي الحقيقة. لكن اذا كان البحث سيقودني إلى أن هناك مصطلحا آخر لم يكن يغطي الحقيقة، اقول نعيد النظر فيه، فضلا عن أنه ممكن إعادة مسح الوضع العربي الراهن ، وقد نجد أن برجوازيات الدوله باتت برجوازيات من نوع آخر، مطلوب اعادة يحديدها بمعنى من المعاني. هذا بالنسبة للمسائل التي اخذت تقريبا طابع افكار ذات مساس بمبهج التفكير الاولي.

انتقل إلى قضايا محدودة ومحددة، بالنسبة لمركزية القضية الفلسطينية، اعتبرت أني وفقت في اشتقاق صياغة تقول، كان صحيحاً قولنا بمركزية القضية الفلسطينية، لم يكن صحيحاً يماماً ابرلاقنا إلى القول باخيرالية القضية الفلسطينية، أبا أكدت على التمييز بين المركزية والاخيرالية. المركزية هي وزن وأولوية وعنوان، الاخيرالية هي آحادية. ابا رأي بان ما باقشته امس، يحت عنوان: أن مركزية القضية الفلسطينية لا تعني أن بامكاننا اخيرال الوضع العربي فيها، في رأيي هذا نقد صحيح. هذا ليس معناه أننا رفعنا بافطة اسمها اخيرالية القضية الفلسطينية، (ونحن يحدثنا سابقا عن إشكالية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية باكرا، كنا من أهل النقد ومن أهل المعالجة النقدية)، ولكن كل كومة النقد

تسمح لنا بالقول إننا اصحاب فكر يعطف على يراث، حاليا لا تلبث أن الغالب على تعاطينا مع الوضع العربي منذ ما بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ أن القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية ا لفلسطينية، هي عنصر التثور الاول، وأحيابا الاخير للوضع العربي. هذا وأصح في النص اللبنابي، ومقارعتنا ونقدبا للثورة الفلسطينية في العام ١٩٧٠ كنا ننقدها لابها لا تطيح بالوضع، المنحى العام، أننا اعتبربا قيام الثورة الفلسطينية ردا على أزمة الوضع العربي، هذا أ مر حصل فعلا. الان نقول إن هذه الاخيرالية اختبرت فاعطت نتائجها. بما يعيد الاعتبار للنقاش حاليا على قاعدة تصويب ياريخي، بان مركزية القضية الفلسطينية في الماضي وفي الحاضر، لا تنفي أنه كان هناك قضايا مركزية أخرى للعرب. القضية الفلسطينية في طليعة القضايا المركزية. سيبقى هناك قضايا مركزية للعرب، واشير سلفا إلى ان كل بحث سيعود ليسجل مركزية القضية التي تشكل منبع الصراع العربي - الصهيوني، في اطواره السابقة ومرحلته الحالية ومراحله اللاحقة. أما اذا كنا نستخرج استخلاصات، فهذه كلها تصب، أيا كانت القضية، في اتجاه لا للاخيرالية.

وبهذا المعنى، صحيح أننا يمكننا الخروج من يجربة الاربعين او الخمسين سنة الماضية، وحتى من قبل ذلك من وعد بلفور والتجزئة العربية الاولى ١٩١٧ التي ظلت مفاعيلها تتوالى، ولم تكتمل التجزئة الا بقيام أسرائيل، وبالتالي هذه القضية الفلسطينية كانت مركزية بين المؤيمر العربي الاول وبين ١٩٤٨، يم عادت فشحنت بمزيد من المركزية بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ يم تضاعفت مركزيبها بعد١٩٦٧ . هذا صحيح، ونستطيع أن نقول أبها خيمت على هذا القرن العربي، لابها أكبر نقطة واوضحها وأكبرها تفجرا. كان لها مثل صغير في الجزاير، ولكن استيطان من نوع آخر، مع ذلك لم تتحول القضية الجزايرية إلى قضية مركزية، بمعنى ما كانت وستبقى عليه القضية الفلسطينية، وقضية الصراع العربي الصهيوني. بهذا المعنى، نستطيع القول كان صحيحا عبر دروس العقود الماضية، أن القضية الفلسطينية كانت في قلب الوضع العربي. لكن الموضوعية والنضج يقتضينا القول بان العقود الماضية، اثبتت ايضا أن الوضع العربي كان قلب القضية الفلسطينية، والا لما كانت هذه النتائج.

يجب أن نقرأ المفعول المتبادل، بخرج من ذلك بمراجعة لقراءتنا لحدود دور الحركة الوطنية الفلسطينية، ومراجعة لحدود دور الوضع العربي ضمن القضية الفلسطينية. ما الوهم وما الفعلي في القرار الوطني الفلسطيني المستقل؟ ما الممكن وما غير الممكن؟ كل موضوع يحرر فلسطين بين الشرط الضروري والشروط الكامنة، كله بحث يجب أن يفتح، ولا يفتح الا اذا هزينا ما اعتبر محرمات حتى الان، وما كان ذا وظيفة مهمة سجالية. أكان الكلام الذي نستعيده الان بقياس ذلك الزمن بين الخطاب القومي الذي يريد من وراء الكلام عن الزحف على فلسطين، كان يريد الزحف على الشعب الفلسطيني، وليس على اسرائيل، وبين الخطاب الفلسطيني المتثور في استقلاليته، والمؤيد من جانبنا الذي أدى وظيفة ياريجية كان يراد طمسها، وقد شاهدنا عينة من نتائج طمسها في ٤٨ و٦٧. بيهاديها تلك مجربة، الثانية اثبتت أنها ادخلتنا في تجربة كفاحية غير كافية المقومات. اذا كان كلامنا سيستعاد لوظيفته السجالية السابقة، فأنا لا أدهش لما بيهدته المنطقة العربية من تثوير في علاقة القطري بالقومي ، خاصة في مرآة القضية الفلسطينية، مما يطعن في جدارة القيادة بمشروع التحديث العربي بكل معانيه. لو كانت قيادة مشروع النهضة العربية في السبعينيات قيادة أخرى بعد محمد علي باشا، قيادة عبد الناصر، لو كانت بمستوى قيادة مشروع التحديث العربي حقاً من مختلف بواباته، لارست علاقة بين القطري والقومي على نحو يغنينا عن هذه المعركة التي هدرت العنصر. ولكن لما كانت هذه القيادة بحصيلة يصل بها الامر أن تقول لوفد غزة عام ١٩٦٤ ، أنا ليس لدي حل للقضية الفلسطينية، هذا يساوي اطلاق صفارة للشعب الفلسطيني ليدبر نفسه عبر قيام حركة خاصة به، وياسست منظمة التحرير الفلسطينية، وكان ما كان... في أي حال ما زلنا نتحدث عن ذلك اللون من القيادة العربية، التي كان على الاقل لديها براهة الخطاب السياسي، وليس آخر نسخة موجودة... بهذا المعنى باقشت مركزية القضية الفلسطينية. مهم اكمال البحث في رؤية مركزية القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني في المرحلة القادمة بأي معنى، مع كل المتغيرات لاننا لا نستطيع الا أن ندخل هذه المتغيرات في الاعتبار.

بالنسبة للتدقيق في الوضع العربي لجهة احتمالات البناء الاقتصادي الحديث بقياس الجهة الاقتصادية، ما الافتراض، وستحاكم حول ماذا؟ نقطة في محلها، ما سيناقش في الواقع العربي، قبل أن يناقش في البرنامج المطلوب، إلى أي نماذج من البناء الاقتصادي في العالم الثالث نماذجنا العربية أقرب؟ هذا يعطينا القدرة على التعيس، وهذا بامكاننا البحث فيه الان لاننا فككنا الحجر عن البحث عند ما قلنا ليس صحيحاً أن العالم الثالث حاله وحدانية وحيدة، يحكمها قانون أوحد هو إعادة انتاج التبعية، والتخلف في كل زمان ومكان، طبقاً لنفس المقدار من الوتيرة، وأن العالم الثالث بات مصطلحاً يغلف انواعاً متنوعة، وأنه لا تتساوى التجارب التنموية في العالم الثالث، من تجارب جنوب شرق آسيا إلى تجارب اميركا اللاتينية. هناك عينات من مقاربات للتنمية فيها غلبة لمصالح اجتماعية معينة، فيها غلبة لخيارات اقتصادية معينة، فيها طرائق معينة، من تحكم أو عدم التحكم بالعلاقات الخارجية، فيها حيز موجود أو غير موجود للسوق الداخلي، فيها رديف سياسي منفتح أو منغلق، فيها مديونية متفاقمة أو متقلصة، فيها نجاح على الصعيد الاقتصادي، فيها نجاح مؤقت، فيها أزمة اجتماعية قد تنفجر... وهنا في علم الاقتصاد التقدمي حالياً يدرس العالم الثالث على أنه هذه المجموعة من المحاولات التي تدرس التنمية إلى اي حدود، الاستقلال الى أي حدود، توازن اجتماعي إلى أي حدود، يحكم بالموارد الداخلية إلى أي حدود ، اولويات صحيحة إلى أي حدود...، لم تعد هناك تلك الصورة التي يرمي إلى مقولات الانفصال عن السوق الرأسمالية العالمية... هذا موضوع صفينا الحساب النظري معه.

الحاصل حالياً أن هناك محاولات فعلية مبذولة في مختلف أنحاء العالم العربي لإعادة تشييد بنى اقتصادية تحت عنوان الانفتاح، لنا أن نرى بوضوح القوى الاجتماعية المتحكمة بها، ولنا أن نرى بوضوح مدى نجاحها أو اخفاقها، ولنا أن نقيس بينها وبين سائر تجارب العالم الثالث بقياس يمهد لماذا ؟ يمهد لالتحاق اكمل أم لإزاله هامش استقلال اقتصادي، أم للاندراج بمنظومة الاقتصاد العالمي من موقع الدونية المطلق، يمهد بالتالي لانفجار اجتماعي أكبر، هذه تدرس لان هناك تجارب في العالم الثالث يمهد لهكذا امر. عندما يقرأ أفق

الانسان في العام ٢٠٠٠ قد نصل إلى هذا البيت. أم هناك مقدار من السيطرة على الموارد الداخلية، ومقدار من الموازنة بين القطاع الخاص والقطاع العام... وفق نظرة رحبة أننا لا نحاسبها على أنها تبني اشتراكية أم لا. هل تبني اقتصاداً حديثاً بالمعنى المتاح، ومن دون تغيير طبقي جوهري في لوحة المجتمع؟ على تو ازنات طبقية نعرفها جيداً، ماذا تبني؟ حتى نقرر كم أن هذه التحالفات الطبقية ستبقى ذات ميزوعية إلى حين، لأن ميزوعييها لا تقررها فقط خطبنا السياسية، يقررها مدى قدرتها أو نجاحها. وهذه مناسبة للقول إن أهم ما في الخطاب الأصولي أنه يخاطب هذه الأنظمة، وهي مأزومة وعلى شفير الانهيار، وليس أهم ما فيه أنه يقول كلاماً مقنعاً او عقلانياً، أو يقدم حلولا فعلية. مهم جدا أننا معنيون هذه المرة بأن نرى ماذا يجري. في السابق لم يكن الأمر مهما لدينا كنا نرى بعض البراهين على أن الذي يبنى ليس أشتراكية. هذه المرة لم يعد هذا هو الموضوع. نريد أن نناقش هذه المسألة، كما نناقش قانون الانتخاب وقانون الاحزاب الذي تضعه هذه الأنظمة، مثل قانون الاعلام، مثل الانفتاح السياسي، وهل هو جدي أم صحيح وبأي معنى، وليس أن هذه الديمقراطية هي ديمقراطية شعبية أم لا. هذا موضوع ولي. بهذا المعنى يهمنا أن نرى أي اقتصاد رأسمالي يبنى. وخاصة، وهنا أهمية التمهيدات الفكرية، حيث لم نجرح بأن الرأسمالية تساوي نرسيمة أبدية متذ قرن ونصف القرن، لا تتغير ولا تتبدل في كل زمان ومكان. هناك رأسمالية تختلف عن اخرى لجهة اياحيها المجال لانتقال المجتمع المتوالي من تسوية إلى تسوية ياسره بالنهاية في حدود، يصبح منطيها الطابعي الخروج على العلاقات الرأسمالية، وليس منطيها الطابعي الارتداد عن ما تحقق من نجاوز للعلاقات الرأسمالية. في قراءة التجارب العربية سنبرز معنا أن الانفتاح كان ارتداداً.

بالنسبة إلى موضوع ضرورة البحث المتجدد في مقومات الأمة. ممكن قول رأي سريع يؤشر إلى أن الموضوع ليس عصياً على البحث. نحن لسنا من أهل التعريف الميتافيزيقي للأمة. ليست الأمة رساله، ولا هي خصائص، ولا هي حضارة داخله في مسرح الاشتباك من الأبد إلى الازل. بهذا المعنى يجب ان نبقى ضد كل الصياغات اللاعقلانية، وما قبل الحداثة

لتعريف الأمة العربية، من تعريف ميشال عفلق: أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، إلى كل التعاريف التي تصب في عمق الميتافيزيك. أبا سيجصيا لست مقتنعا بمقوله سمير أمس، التي يناقش فيها الأمة العربية من زاوية، أيها كانت في ما مضى- يم فرط كيابها، يم يجددت الحروب... لأنه يقدم تعريفا اقتصاديا مشكلته هذه المرة أنه اقتصادوي ما فوق التاريخ، وتيركز مقولته هذه على أنه كلما وجد بمط انتاج يمركز الفائض، وجدت معه الأمة، وبمط الإنتاج الاقطاعي المركزي الذي اتصفت به البنى مثل الصين ومصر والامبراطورية العربية، والذي لم يكن اقطاعا مجزءا، بل كانت الدوله هي المقاطعجي آنذاك، لان هناك بمط انتاج خراجي يمركز الفائض، وعندًما مركز الفائض كان هناك أمة عربية. لأ يناقش أنه آنذاك نستطيع أن نتحدث عن أمة عربية بمعنى مقومات ثقافية حضارية... وكيان سياسي امبراطوري له وصف معين، مرة كان في يد العرب، يم أصبح بيد السلاجقة، يم الايراك. أبا لست مع هذه النظرة الميتافيزيكية، ولا تلك النظرة الاقتصادوية اللايارجية. في رأيي أن نقاشنا سيكون يحت سقف أن الأمة مقوله حديثة، أن الأمة هي تطور في الاجياع البيري من القبيله والعشيرة والاسرة ورابطة الدم الضيقة، ومن رابطة الدس المنفلتة نحو جماعة، قيامها من بيروط اكيال الحداثة، وبلوغ المجتمعات حافة الحداثة، وأحد من الممرات الموصله لها، بهذا المعنى مقوله الامة والقومية والحركة القومية، هي في معنى من المعاني نتاج حديث مسقط رأسه اوروبا الغربية، هذا صحيح. مثلما هو صحيح أن بمط الإنتاج الرأسمالي الذي يملا العالم، ويشغل الناس حاليا مسقط رأسه أوروبا الغربية. لماذا مسقط رأسه أوروبا الغربية؟ مسأله للنقاش. لن نؤيد المقولات العنصرية ولن نجتلف على أن هناك أسبابا لانبثاق هذه الظاهرة هنا. هنا سنكون أمام يمير بين مقومات اللازم وجودها لبروز امكان تكون أمة، والبيروط التي يحسم في تكون هذه الامة، بما يمكن أن نعتبره تكوبا إلى غير رجعة. هناك بيتء في علم الظاهرات السياسية إلى رجعة والى غير رجعة. وهذه مهمة اعتدباها، لاننا نحن خبراء في منطقتنا بالوحدات التي يحصل يم تفرط، وبالتقدم الذي فيه رجعة. لا شك أن مقومات الثقافة واللغة المشيركة والذكرة التاريجية المشيركة، وما يعنيه

ذلك من تواصل صمن حقبات زمنية معينة، فيه المعنوي والمادي، وفيه نتاج... هذه كعوامل موضوعية تؤير إلى امكان ورود وروز واحيال بجاح، ميروع تكون أمة عربية باجزة. تتكون ا لامة العربية الناجزة بشكل حاسم بمقدار ما تضع مزيدا من الاشواط بحو الاقيراب من صعيد الوحدة الاقتصادية، والوحدة السياسية. هنا يقع دور السوق وتكونه، والثقافة والوعى السياسى الذي يتجاوز القبيله والميتافيريك. وكل دراسة للامم الاوروبية واللغات السائدة حاليا (١٧ لهجة) تؤكد ذلك. تؤرخ اللغة الفرنسية مى اصبحت لغة فرنسية، لكنه مشتق من اللاتيى، وكله اصله لهجات. وصمن اللهجات هذه اللهجة الىى طغت، ولم يكن غيرها وحسمت على بقية اللهجات، على مدى زمى معس. عناصر تكون أمة عربية موجودة وقائمة لغة وثقافة وياريجا وذاكرة، وبجربة مصالح مشيركة، وبجربة حياة مشيركة، واسهام مشيرك فى مجرى الحضارة الإنسانية على مر العصور. بهذا المعى يمكن أن باخذ الكثير من تشديدات سمير امس الىى يريد القول إن للمسأله أصول، احيال تبلور أمة عربية هو احيال تبلور جماعة قديمة. وليس جماعة جديدة، مثلما الصس جماعة قديمة، ومثلما هناك جماعات حديثة فى التاريخ (الولايات المتحدة الاميركية) عمرها ٢٠٠-٣٠٠ سنة بمقدار ما لقدم الجماعة ولحيوية لغيها وبرابيها... بمقدار ما له من وزن بمقدار ما هناك من مقومات لوجود أمة عربية. الذي يحسم أن هذه المقومات تنخرط فى اطار شبكة الروابط المتجاورة هذه المرة، والمبنية على قاعدة مؤسسات ومقولات سياسية حديثة. هنا، أمة مكتمله التكون من الامة الدوله، مثلما دوله طبيعية هى دوله - أمة. وحدة سياسية على غير أساس من وشايج اقتصادية. لا يكتمل البحث مجلوطا بس المقومات الىى يجعل الطموح إلى يرك بر أمة عربية طموحا ميروعا، وبس البرنامج اللازم لجعل هذا الطموح فى محله لكى يم البحث، ولا ينتقص من موضوعية الظاهرة كون مصيرها مرتبط بناجاح برنامج. خاصة وبحن نيهد حاليا أن بجاح برنامج الموضوعية ليست ميكانيكية مادية عمياء، خاصة وبحن نيهد حاليا أن البرنا مج، والجهد الذي يستظل بوعى اهمية التقارب فى المصالح إنه يؤسس الان لوحدات سياسية تتجاوز الامم فى طريقها إلى النجاح، على سبيل المثال الوحدة

الأوروبية، هذه الوحدة الأوروبية يوصف بجاحها بسبب تدريجيها، هو كان تدريجياً لأنه كان عقلانياً، ولأن وراءها مشروعاً سياسياً حديثاً، وليس وحدة على عبد الله صالح مع على سالم البيض، وأي قبيلة تلحق قبيلة بأنية، وراءه مشروع سياسي فيه كل عقلانية الغرب بمختلف مصادرها، والتي تبرهن لكل مواطن اوروبي باستفتاءات أن مصلحة الاقتصاد الفرنسي، والحضارة الفرنسية، والثقافة الفرنسية، والنوع الاوروبي تكمن في نجاح الوحدة. فما أمة تبني وتؤسس على قاعدة ميتافيزيك وعلاقات تقليدية، هذا أقرب الطرق جعل وضعية الأمة العربية مرشحة إلى أمد غير منظور لأن تبهد ظواهر، يجيل اليك أنها سلكت طريق الوحدة، ثم فجأة تبهار ابهاراً كاملاً. والذي يجعل المجاض عسيراً الآن بروز الحركة الإسلامية، القدرة بأن توجه ضربات، لما يراكم من مقومات بهوض حركة قومية وشعور قومي عربي عام، وتطرح ما يتجاوز الأمة العربية اساساً، ما يكون وجهه الاخر هو قوة أخرى دافعة في اتجاه تجديد معركة علمنة الحركة القومية العربية على أسس أعمق وأكبر تكاملاً هذه المرة. وبالتالي الجواب حول هل هناك مقومات أمة ام لا، أن هناك مقومات أمة بمعنى ما. هل يرشح هذه المقومات الأمة العربية إلى تكوين باجز يرشح بمعنى معين، ولكنها لا تحيم تحت كافة الظروف. ما المرجح لهذه المقومات؟ المرجح لهذه المقومات هو المرجح لساير أوجه التطور العربي، كما أن مشروع الحداثة والنهضة العربية بمختلف أوجهه، مقروء هذه المرة من زاوية أشمل مما كان له حتى الان، مثلما كان له في الأربعين سنة الاخيرة منحى اقتصادوياً، كان له لدى بعض الرواد في القرن التاسع عشر منحى ثقافي. هذا لوحدة لا يكفي، النهضة العربية لأن يحققها الكواكبي ومحمد عبده ورشيد رضا، يصنعها هؤلاء مع نجاحات ابراهيم باشا ومحمد علي باشا، والملاكين والمستثمرين والانتلجنسيا وكل طبقات المجتمع. أما تلك فهي جانب من مشروع النهضة متعلق بارهاصات الثقافة العربية الحديثة، بدليل أن ابهار المشروع الأكبر، جعلها تتقلص وتتراجع ويسود في نهاية القرن العشرين ثقافة ظلامية. على جهة يحديث الاسلام، وقد كانت هي الجهة التي ملأت العالم العربي كله. على عبد الرزاق له كلام اذا قيل الان في مصر يقتل عليه، حول أن الاسلام ليس حكماً، ليس دين ودوله، وأن

كل الديابات قالت ما نقوله، الفارق معها هو الزمن. هذا الكلام بات الان في دائرة التكفير. التحدي هذه المرة في التكون الناجز للامة العربية هو تحدي المشروع الاسمل. هذا يجعل من شعار الوحدة العربية قضية جامعة بالتأكيد. إنه شعار جامع، لكن الجديد كل الجديد هو في الوعي الحقيقي لاسباب اخفاقات واحباطات مشاريع الوحدة العربية حتى الان، وهي بالتأكيد تضعنا في حقل من البحث، مثلما احباطات واخفاقات مشاريع التنمية العربية والتقدم الاجتماعي العربي والتأزم الثقافي العربي، تضعنا في حقل من البحث: ما وقع السيطرة الامبريالية وما دورها في هذه المنطقة، ما دورها ساقطاً على بنى لم تستطع أن تصمد في وجهها. وبالتالي كل المقاربة القرن ياسع عشرية الماخوذة اشكالها من الوحدة العربية، كم هي واردة وموجودة، وما المقاربة الاخرى؟ وهذا سيكون ايره كبيراً على بحث نتائج العلاقات القائمة بين مختلف اجزاء العالم العربي واعطابها وحواجزها ومشكلاتها، وأنه لم يعد يكفينا أن ندرج في برامجنا أننا من دعاة الوحدة العربية، سيصبح مطلوباً منا أن نشتق من هذا الشعار برامجاً ضاغطاً باتجاه زيادة وتيرة ونتائج الصلات التي تمهد لولادة مجتمع مدني عربي اسمل، مصالح اسمل، وأبا أشير بذلك إلى الذين عاصروا لحظات تور في الحركة القومية، أنه في الخمسينيات ومطلع الستينيات كان يشتبه في كل دعوة تقول بزيادة الروابط الاقتصادية على الصعيد العربي، أو بزيادة الروابط الثقافية في العالم العربي، على أساس أنها تقع في باب المؤامرة التي يريد أن تقطع الطريق على قيام الوحدات الاندماجية. وكلنا نذكر أن وحدة مصر وسوريا قامت في ظل معركة بين شعار الاتحاد وشعار الوحدة الاندماجية، وعيد القوم عندما فاز اصحاب الوحدة الاندماجية لنكتشف بعد ثلاثة سنين أنه كان خير لنا لو أننا حققنا كونفدرالية. (الجماعة الاوروبية تسير عام ١٩٩٧ نحو اصدار نقد واحد ، بدأت عام ١٩٥١ باتفاق حول الفحم الحجري، عام ١٩٥٧ انجزت اتفاقية أولية، الان لا أحد يناقش أنه بعد ٥ سنين سيوجد المارك او الفرنك، أم أن العملة الاوروبية الموحدة ستسود في كل المجموعة). وراء الوحدة الاوروبية مجتمعات ضاغطة وزاحفة من بوابات عديدة. فاذا اردنا أن نعود لقراءة شعار الوحدة العربية، فنحن مسوقون لتثبيت أن

الطموح الوحدوي العربي هو طموح مبرر لألف سبب وسبب، جزء منه أن له مقومات موضوعية عربية، وجزء منه أن هذا من صميم حق تقرر المصير للشعوب العربية، والامة العربية الناجزة التكون، وجزء منه أن هذا من بروط حداثة عربية متواصله عصية على الانهيار في مختلف مياديها وتياراتها، وجزء منه أن هذا يفسح مكاناً ضمن منظومة الوضع العالمي (ولا استخدام تعبير النظام العالمي) يضعها في موقع قادر على الدفاع عن مصالحها أكبر، اضافة إلى ذلك أن جزءاً من الحداثة المضاعفة حيث العالم كله يتجه نحو الوحدات الكبرى، فمن البديهي أن يكون هناك اتجاه نحو الوحدة العربية. كل الاسباب التاريخية الخاصة والمستمدة من حقل الوضع العالمي وازنة، باتجاه جعل شعار الوحدة العربية قضية جامعة. بهذا المعنى القضية الفلسطينية قضية جامعة، وحدة المجهود العربي، من التنمية إلى اطلاق الثقافة العربية وصوبها، مرماها مرمى وحدوي في النقاش، مثلما أن النقاش لا بد آن يبركز كيف تطلق قوى للسير على هذا الطريق. النقطة التي أشير إليها حول كيفية تصنيف الانظمة العربية الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية، جرى الرد عليها في النقطة المنهجية الاولى. بالنسبة للنقطة المتعلقة بوضعية قوى التغيير، قلت امس إنه في قراءة غير اخيرالية للوضع العربي الراهن، نحن محكومون من حيث رؤية تيارات الفعل السياسي على صعد ثلاثة، الانفتاح الذي تقوده الانظمة وماذا يمثل وما احيالاته وما البدائل ضمنه، وما السيناريوهات التي يحملها، والحركة الاصولية وما يمثل، والحركة الديمقراطية العربية. علماً بانه سيكون علينا أن نجري بحثاً لنفرز ديمقراطية عن ديمقراطية، لان هناك ديمقراطية الانظمة، وديمقراطية التيار الاصولي، وديمقراطية بقايا مجتمع مدني متحدرة من حقبة سابقة، وديمقراطية الماركسيين العرب المستمرين على اثرامهم، وديمقراطية يسار علماني. بالتأكيد أن حصر الارث الديمقراطي مسألة بالغة الاهمية في التأشير إلى ما هو مستقبلي. وهذا سيضعنا أمام تصور دقيق لمهمتنا، أي نصنا، أو بياننا السياسي العربي، وهو بيان موجه إلى قوى يجب أن نعرف من هي حتى نستطيع أن نتوجه اليها . وبالتالي بهذا المعنى، مصطلح قوى التغيير، اذا كان مرادف الصفة التي فيها تتقاطع كل الصفات الديمقراطية، فهذا هو الجواب

عليه. حول ما ذكر في شان الثنائيات، الداخل والجارج، الحداثة والتبعية، قراءة الوجهس دائما، واحيانا قراءة كل الوجوه، وعدم استسهال الاطلاقات أمر في محله دائما. لن يولد خطنا الا اذا شق طريقه ضد كل الاعلابات الاعدامية، وضد الاعلابات التي تشكل مجارج سحرية. لم تعد أي برسيمة تفيد في هذا المجال. هناك برامج يفتح مسارا، ولا يمكننا الا أن برى مختلف الاوجه. هذا كله يوصلنا مسبقا إلى آن برى مدى نسبية النص الذي سيصدر ودوره، فيأخذ من كل المجالات، ليطلق بحثا له أول وليس له آخر، يجرج فقريان حول الاصاله والحداثة فلا يجيم الموضوع. اختار من النقاط المتبقية النقطة المتعلقة بمسأله نتقاطع مع أي قوى، وبحن نطرح برامجنا، كيف برى بدقة ووضوح مع من نتقاطع، ومع من نتصارع، من بجاصم وعن من نستقل؟ مسأله بالغة الاهيمة. أبا لا اريد أن اريجل الجواب علمها، لكن اريد أن ادعو الى عدم اريجال بيها ، المعاينة المتجددة للحركة الاصولية، وهو امر سنجريه، في وجهها نتاجا للداخل، وفي وجهها امتدادا للخارج بحث قائم، والحركة الاصولية العربية، مهما قلت، لا يمكن اطلاقا تبرئيها على أبها وجه من وجوده امتداد الجارج. هذه الحركة الجارجة حديثا من اسقاط نظام افغانستان، حققت أمنية هي الاولى من نوعها في التاريخ تواجه الامنيات الشيوعية، كما أنه بالتأكيد ليس هناك مجموعة جواسيس تصنع تيارا له هذا الحجم. النقاش أنه في سياستنا التي ندعو لها، وهو امر ملح وقائم، بحت شعار الديمقراطية، وبعد أن مبربا بس ديمقراطية وديمقراطية، ليس على قاعدة أننا نؤخذ بالطلسم، وأننا نسعى وراء اي واحد يقول ديمقراطية على قاعدة، وعي الفواصل بس ديمقراطية وديمقراطية، لدينا موضوع في صراع الانظمة الراهنة، والممسكة بمقاليد أكبر من قطر عربي مع الحركات الاصولية الإسلامية، وحيث جرت هذه الاقطار بحت وطأة أزمة الانظمة الفادحة، وتكتيكات الحركة الاصولية إلى أن يصبح الاشتباك، مظهره ومحطته وعنوانه انتخابات او لا انتخابات، ليس ببساطة نقول إننا نتقاطع مع من هو ضد الحركة الاصولية. هذا يفتح بحثا لسنا مهمومس به حاليا في لبنان، ولكي انقله كهم في الجارج. في لبنان، الاصولية متفرعة ومستوطنة في الطوائف، بما في ذلك أكبرها تويرا في النبرة الدينية،

عمل منذ عشرات سنوات على أنه شيعة... والأمر ذاته ينطبق على الاحباش والجماعة الاسلامية على ابها سنة، مع استثناءات هنا وهناك، إضافة إلى أنه لدينا كل التصور الذي يجعلنا موقنين هنا أن لكل أجل كتاب، واجل الحركة الاصولية آت لابها مرعية ومزروعة، وبالتالي هي الاصولية العربية الو حيدة التي تشكل أداة في يد نظام عربي. في الجارج، النقاش المحتدم عند الانتلجنسيا العربية العلمانية الديمقراطية، وعند التيارات المتنورة أس نقف؟ ومع من نقف؟ هل نستطيع أن نكون في خندق هذه الانظمة؟ وهل اذا يحملنا المسؤولية التاريجية معها عن مواجهها للحركة الاصولية، نكون بذلك نبني طلائع رد ذا مصداقية وجدية واصحا على الحركة الاصولية مستقبلا؟ أم أننا يمكن أن نفقد انفسنا، وبالتالي نقدم بقايا هذا التيار هدية؟ أم نقف مع مبدأ الاحتكام إلى الديمقراطية، مع معرفتنا بان الديمقراطية هي أكبر شعار ملغوم في العالم العربي حاليا؟ وأن التيار الاسلامي صريح في القول واكبر مجاجة من الطرح الستاليني الدوغمائي الاصلي عندما كان ينفجر دفاعا عن الديمقراطية، قبل أن تسنح الفرصة لاستلام حزب شيوعي الحكم، وينفجر بالاغلاق بعد استلامه الحكم. نسخة ستالينية فظة أكبر لان هذه فيها حيل واحابيل. هذا الان يقول لك حكم البيرع، وأنه عندما يتحقق حكم البيرع، فهذا حكم إلهي. وما دام الحكم غير إلهي فمن حقنا أن نتوسل كل الوسائل. أس نقف في هذا الوضع؟ المسأله لا علاقة لها بحكم اخلاقي، هذا له علاقة برؤية مصالح وتطور هذا المجتمع. هذا يوصلنا إلى نقاش اعمق وأهم. هل من مفر أن هذه المجتمعات ستدفع خسائر فادحة، من بيها خسائر آبادات قد تصيب قطاعات حية مبها يحت وطأة اكتساح الموجة الاصولية قبل أن تعود هذه المجتمعات لتتوازن، ما يذكر بلون من الوان الحروب الدينية التي بيهديها أوروبا. ومن قال إنه في الجزائر الان، هذا اللون من الاصطفاف مع النظام انقذ هذه الانتلجنسيا من الجسائر، هذا العنف الأعمى، ما الذي يلجمه؟ هل يمكن يحت كل الظروف أن تلجمه سلطات مطعون بها؟ أم لا يلجمها سوى مزاج شعبي يجب أن يجاض بطريقة يبهم فيها أنه عبر الجسارة، وعبر اهمية النجاة من الجسارة كيف يواجه؟ أبا لا ادعو إلى اريجال جواب مطلق في كل زمان ومكان ، لكني

أحببت أن أقول إن ما بدا من بعض الملاحظات كأنه تقاطع مفروض علينا حيالٍ ليس بهذه البداهة، وأنه موضع نقاش حسب قراءتنا لموازين التطور في كل بلد. لو كان الأمر أمراً مختلفاً بمعنى أنه على أبواب تفوق ديمقراطي ما بات يسمح بأنه باسم المجتمع كله يرفع سلاح المنع والحجز على تيارات يريد أن يجعل من مكاسب باتت عصية على التفتيت، مكاسب لا رجعة عنها، عندها يصبح الموضوع ذا بحث آخر. ليس غريباً في بلد، أياً كان تطوره، انبعاث اصوليات فيه لألف سبب وسبب، ما فوق القومية وما دون القومية، ويهدد بمكتسبات راسخة جنتها مجتمعات عبر صراعات مديدة، انبعاث هذه الأصوليات أحياناً يواجه باسلحة من بينها سلاح الحرب والمنع، حيث يمكن وحيث يجب، لا يطعن بمدنية المجتمع أن يمنع ذلك. لكن هناك فرق بين مجتمع ومجتمع، بين سلطة وسلطة، وبين سياق منع وسياق آخر.

لذلك المسألة الأصولية في العالم العربي، وكيف يتعاطى معها الديمقراطيون العلمانيون، كيف يحاصرونها ومتى يعادونها ومتى يناحرونها، ليس هناك ادق وأهم وأكبر حساسية من هذا الموضوع الذي يضعنا أمام المعادلة التالية، مصير تيار ديمقراطي متجه علمانياً وطامحاً إلى أن يكون له جذور، مرتبط أولاً بأن يُحسن الاستقلال عن الأنظمة المحيرقة حالياً، ثانياً بأن لا يصالح ايديولوجيا التيار الأصولي الذي لا مجال عبر مصالحته الايديولوجية الا أن يصبح ذرة من الذرات الملحقة به، ويُحسن التعامل مع هذا التيارالأصولي بما يحقق دائماً، مصلحة ومصداقية الطرح الديمقراطي وزيادة قواه. معادلة اشتقاقها ليس أمراً سهلاً سواء تعلق الأمر بالجزائر أو وصل بنا الأمر إلى فلسطين، وهذه مناسبة لأقول إنه من المهم جداً أن نقرأ بحن الحركة الإسلامية الفلسطينية على أنها واحدة من النسخ المرشحة أن تبرز أمامنا من الحركة الوطنية الفلسطينية. ما قلته دقيق بأننا لسنا أمام حركة امية اسلامية، بحن امام حركة وطنية فلسطينية ذات طرح اسلامي وايدولوجية اسلامية. وهنا مطلوب رحابة من السلطة الفلسطينية في التعاطي مع الحركة الإسلامية، لننتهي من ذلك بما

سنقيرحه على التيار الديمقراطي العلماني الفلسطيني المعارض من اشكال تعاون. قد لا يكون فيها ورع وتقوى جورج حبش وبايف حوايمه، وليس فيها أيضاً استسهال قطع الورقة. اتصور أنه في حدود الايفاء بغرض البحث الذي هو مبهجي ومبهومي بس الامس واليوم، نستطيع القول إننا أسسنا تفاهماً على تناول أكير حصراً لما يعتبر أهم محاور العألم العربي، وارز قضاياه واقطاره، مما يمكن أن يدفع في طرح قادم إلى يحديد اكبر ويضعنا أمام خلاصات تتناول القضايا الرئيسية التي عرض جزء كبير منها في هذس اليومس.